Document: IFAD10/2/R.4
Agenda: 8
Date: 12 May 2014
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

برنامج عمل التجديد العاشر لموارد الصندوق

مذكرة إلى السادة الأعضاء في هيئة المشاورات

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Adolfo Brizzi
القائم بأعمال نائب الرئيس المساعد
شعبة السياسات والمشورة التقنية
رقم الهاتف: 2450 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.brizzi@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق – الدورة الثانية
روما، 9–10 يونيو/حزيران 2014

للاستعراض

المحتويات

موجز تنفيذي **2**

أولا– مقدمة **1**

ثانيا– احتياجات البلدان النامية من المساعدة لتعزيز الزراعة والأمن الغذائي **2**

ثالثا– الطلب على القروض والمنح المقدمة من الصندوق **4**

رابعا– قدرة الصندوق على إدارة برنامج العمل **6**

خامسا– برنامج عمل وسيناريوهات التجديد العاشر لموارد الصندوق **6**

ألف– سيناريوهات برنامج القروض والمنح وبرنامج العمل 6

باء– توزيع قروض ومنح التجديد العاشر لموارد الصندوق حسب المنطقة والطريقة المالية 9

سادسا– التجميع والتعميم في برنامج عمل التجديد العاشر لموارد الصندوق **10**

ألف– النهج العام 10

باء– التجميع من خلال أربع نقاط دخول 11

جيم– الموضوعات التي يتعين تعميمها 17

سابعا– النواتج والآثار المتوقعة **23**

ثامنا– الخلاصة **24**

موجز تنفيذي

1- **السياق: الفقر والجوع في المناطق الريفية.** هناك حوالي 840 مليون شخص يعانون من الجوع ويعيشون في البلدان النامية، في حين يعاني مليار شخص آخر من شكل من أشكال سوء التغذية. ومن بين 1.3 مليار شخص يعانون من الفقر المدقع في العالم، فإن 70 في المائة منهم يعيشون في المناطق الريفية من البلدان النامية، ويعتمد معظمهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الزراعة. وعلى الرغم من أن معدلات الفقر آخذة في الانخفاض في العديد من البلدان النامية، فقد زادت أعداد الفقراء في بعضها، لا سيما في الدول الهشة والبلدان المعرضة للصراعات. وفي حين سيتم تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بالفقر والجوع تقريبا على الصعيد العالمي بحلول عام 2015، فإنه لن يتحقق في بلدان عديدة.

2- **العوامل التي تشكل مجال التجديد العاشر لموارد الصندوق.** هناك إجماع بصفة عامة على أن هناك متطلبات كثيرة لم تلب للاستثمار الزراعي في البلدان النامية، وللمساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للزراعة بصفة خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار في التنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة والقضاء على الفقر في المناطق الريفية سيؤدي بالتأكيد دوره في تحقيق خطة التنمية لما بعد عام 2015: سوف تكون هناك حاجة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية للمساهمة في ذلك. وتشير التقديرات إلى أن مجموع الطلب على القروض والمنح المقدمة من الصندوق خلال فترة تجديد الموارد البالغة ثلاث سنوات (2016-2018) قدره حوالي 4.9 مليار دولار أمريكي. غير أنه استنادا إلى النهج الذي اعتمدته المؤسسة الدولية للتنمية للتجديد السابع عشر لمواردها، تشير تقديرات الصندوق إلى أن الحاجة إلى موارد إضافية لإدارة الكوارث المتصلة بالمناخ وبناء القدرة على الصمود أمام تغير المناخ ستؤدي إلى زيادة تكاليف الاستثمار بنسبة من 10 إلى 20 في المائة، مما يسفر عن طلب كلي على موارد الصندوق في إطار التجديد العاشر للموارد قدره حوالي 5.5 مليار دولار أمريكي.

3- وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، استطاع الصندوق توسيع نطاق برنامجه للقروض والمنح – في إطار التجديد التاسع لموارد الصندوق إلى برنامج حجمه 3 مليارات دولار أمريكي، مع تعزيز أدائه التشغيلي وأثره الإنمائي، وتحسين كفاءته الإدارية. وفي هذه المرحلة، من شبه المؤكد أن يستطيع الصندوق إدارة برنامج حجمه أكبر من هذا المبلغ، وأن يسعى في الوقت نفسه إلى المزيد من التحسينات في الأداء والكفاءة الإدارية. وبالتالي فإن مستوى الطلب على موارد الصندوق، ونجاح نموذج أعمال الصندوق في التجديد الثامن لموارد الصندوق والتجديد التاسع لموارد الصندوق، يشير إلى الحاجة إلى توسيع نطاق برنامج القروض والمنح في الصندوق. ومن الناحية الأخرى، فإن آفاق الميزانية الحالية صعب بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء في فترة تشهد تقشفا ماليا، مما يشير إلى صعوبة جمع الأموال. ويوفر هذان الطرفان من الواقع أسسا لسيناريو الحالة الأفضل وسيناريو الحالة الأسوأ لتمويل التجديد العاشر لموارد الصندوق، المبنيان حول سيناريو ثالث، وهو سيناريو الحالة المتوسطة. وتم وضع برنامج عمل شامل لجميع السيناريوهات الثلاثة عن طريق إضافة تمويل مشترك – محلي ودولي – لبرنامج القروض والمنح بمعدل افتراضي قدره 1.2 دولار أمريكي لكل دولار أمريكي من قروض ومنح الصندوق.

4- **السيناريوهات الثلاثة لتجديد الموارد.** يتكون سيناريو الحالة المتوسطة للتجديد العاشر لموارد الصندوق من 3 مليارات دولار أمريكي لبرنامج القروض والمنح في الصندوق (مطابق للمبلغ المحدد للتجديد التاسع لموارد

الصندوق) وبرنامج عمل شامل قيمته 6.6 مليار دولار أمريكي، استنادا إلى: (أ) تجديد للموارد قدره 1.44 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك التجديد العادي للموارد والمساهمات التكميلية؛ (ب) موارد داخلية قدرها 1.56 مليار دولار أمريكي، تتألف من التدفقات العائدة من القروض وغيرها من مصادر الأموال المتولدة داخليا، وصافي التدفقات المستقبلية، صافية من المصروفات الإدارية للصندوق. ووضع سيناريو الحالة الأفضل على أساس برنامج قروض ومنح قيمته 3.2 مليار دولار أمريكي وبرنامج عمل قيمته 7 مليارات دولار أمريكي، بتجديد موارد قدرها 1.53 مليار دولار أمريكي. وسيضمن هذا السيناريو ألا ينخفض تمويل الصندوق بالقيمة الحقيقية؛ وهو الأبعد من حيث الاستجابة للطلب على التمويل والخدمات من الصندوق؛ وسيجمع أيضا المزيد من التمويل المشترك. وسيناريو الحالة الأسوأ – 2.8 مليار دولار أمريكي لبرنامج القروض والمنح و6.2 مليار دولار أمريكي لبرنامج العمل، بتجديد موارد قدرها 1.34 مليار دولار أمريكي – سيقلل بشكل كبير أثر الصندوق على الفقر، ومن المحتمل أن ينتشل الصندوق 20 مليون نسمة أقل من سكان الريف من قبضة الفقر مقارنة بسيناريو الحالة الأفضل. وسيكون هذا السيناريو غير متسق أيضا مع الاعتراف الدولي الحالي بأهمية تحفيز الزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية، وسجل الصندوق في توسيع نطاق برنامجه، وتعزيز أدائه وأثره، وتحسين كفاءته.

5- **توزيع قروض ومنح التجديد العاشر لموارد الصندوق.** بموجب سيناريو الحالة المتوسطة، من المتوقع تخصيص 48 في المائة من مجموع برنامج القروض والمنح لأفريقيا جنوب الصحراء؛ ونسبة 28 في المائة أخرى لآسيا والمحيط الهادئ؛ و19 في المائة لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي والشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا. وسوف يتم إقراض حوالي 19 في المائة بشروط عادية (بالقرب من أسعار الفائدة السائدة في السوق)، وسوف يتم إقراض 10 في المائة بأسعار فائدة مختلطة، و43 في المائة بشروط تيسيرية للغاية. وسيشكل تمويل المنح بموجب إطار استمرارية القدرة على تحمل الديون 21 في المائة، وستشكل المنح القطرية 1.5 في المائة. أما المنح العالمية والإقليمية للصندوق فسوف تشكل 5 في المائة من مجموع برنامج القروض والمنح.

6- ولضمان أن يظل تركيز موارد الصندوق منصبا حيثما تشتد الحاجة إليها، من المقترح أن تأخذ المشاورة الخاصة بالتجديد العاشر للموارد بعين الاعتبار أن المجلس التنفيذي للصندوق يستعرض صيغة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وربما يعدلها لتنظر في ذلك هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق. ويسلط الضوء على مسألتين: الأولى هي تعديل المعامل المتعلق بنصيب الفرد من الدخل، الذي سيعمل على زيادة مخصصات التمويل النسبي للبلدان ذات الدخل المنخفض للفرد. ويمكن أن يكون التغيير الممكن الثاني هو إدخال متغير إضافي في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لمراعاة أثر تغير المناخ على القطاع الزراعي.

7- **التجميع والتعميم في برنامج العمل.** سيعمل برنامج عمل التجديد العاشر لموارد الصندوق على تنفيذ الرؤية الاستراتيجية للصندوق للفترة 2016–2025. وسيتميز بكل من التجميع والتعميم. وسيظل الدور الحالي للصندوق – الاستثمار في السكان الريفيين – بدون تغيير تحت التجديد العاشر لموارد الصندوق. وسيظل أيضا بدون تغيير هدف الصندوق المتمثل في تمكين فقراء الريف من أجل تحسين أمنهم الغذائي وتغذيتهم، وزيادة دخلهم، وتعزيز قدرتهم على الصمود. ومن المرجح أن يكون هناك أيضا تغيير بسيط في المجالات التي يعمل فيها الصندوق: إدارة الموارد الطبيعية؛ والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛

والتكنولوجيات الزراعية وخدمات الإنتاج؛ والخدمات المالية؛ وسلاسل القيمة الزراعية؛ وتنمية المشروعات الريفية والعمالة غير الزراعية؛ وتنمية المهارات التقنية والمهنية؛ ودعم منظمات المنتجين الريفيين.

8- **برنامج العمل وخطة التنمية لما بعد عام 2015.** من أجل المساهمة بفعالية أكبر في خطة التنمية الناشئة لما بعد عام 2015، سيقوم الصندوق بتنظيم عمله حول أربع نقاط دخول جديدة تدعم عملية تحول مستدام في المناطق الريفية: الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل الأمن الغذائي والتغذية العالميين؛ وتعزيز جدول أعمال التمكين من أجل سبل العيش في المناطق الريفية؛ وتعزيز قدرة الأسر الريفية الفقيرة على الصمود؛ والاستفادة من العلاقة بين المناطق الريفية والحضرية من أجل التنمية. وسيتسم البرنامج أيضا بتركيز جديد على تعميم عدد من الموضوعات المشتركة والبالغة الأهمية ذات الصلة بمعظم أو جميع البرامج والمشروعات القطرية. وتشمل هذه الموضوعات التكيف مع تغير المناخ؛ والتغذية؛ والتمايز بين الجنسين؛ والابتكار والتعلم وتوسيع النطاق؛ والمشاركة في صياغة السياسات القطرية؛ وحوار السياسات العالمي. وستشهد كل هذه الموضوعات تركيزا أكبر بكثير في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق.

9- **النتائج والأثر في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق.** في حين سيتم إعداد إطار النتائج للبرنامج في وثيقة مشاورات منفصلة، فقد وضعت أهداف الأثر لكل سيناريو. والأهداف المقترحة لأعداد السكان الريفيين الذين يتعين الوصول إليهم هي 100 مليون أو 90 مليونا أو 80 مليونا وفقا للسيناريو؛ وبالنسبة لأعداد الأشخاص الذين يتعين انتشالهم من قبضة الفقر فهي 90 مليون و80 مليون و70 مليون شخص. ويمكن أن تشتمل النواتج الداعمة التي يمكن استهدافها على: زيادة الدخول وتحسين الأمن الغذائي والتغذية؛ وتحسين السياسات والأطر التنظيمية للزراعة والتنمية الريفية؛ وتعزيز منظمات المنتجين الريفيين الشاملة؛ وتعزيز القدرات المؤسسية للزراعة والتنمية الريفية اللتين المناصرتان للفقراء، ولا سيما في الدول الهشة؛ وتكييف زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل أفضل لتغير المناخ ومواجهة التدهور البيئي على نحو أكثر فعالية؛ وإدارة أكثر استدامة للموارد الطبيعية.

برنامج عمل التجديد العاشر لموارد الصندوق

أولا- مقدمة

1- تعرض هذه الوثيقة البرنامج المقترح للقروض والمنح وبرنامج عمل التجديد العاشر لموارد الصندوق للفترة 2016-2018. ويخصص البرنامجان إلى تحقيق الرؤية الاستراتيجية للصندوق للفترة 2016-2025.[1] ويمثل برنامج القروض والمنح مجموع موارد الصندوق الملتزم بها لجميع المشروعات التي يدعمها الصندوق والموافق عليها خلال فترة تجديد الموارد البالغة مدتها ثلاث سنوات. ويتم تمويل هذا البرنامج من مصدرين هما: تجديد الموارد الحالية؛ وموارد الصندوق الذاتية، والتي تشمل تسديد القروض السابقة التي قدمها الصندوق، ودخل الاستثمار، وسداد تكاليف تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وصافي التدفقات في المستقبل. ويمثل برنامج العمل القيمة الإجمالية لجميع المشروعات التي يدعمها الصندوق والموافق عليها خلال فترة تجديد الموارد: بالتالي فإنه يتكون من برنامج القروض والمنح – مساهمة الصندوق في تلك المشروعات؛ بالإضافة إلى كل التمويل المشترك لدعم تلك المشروعات – المقدم من الحكومات المقترضة/المتلقية أنفسها، ووكالات التنمية الدولية الأخرى، والقطاع الخاص، والمزارعين أنفسهم. وأخيرا، من المهم أيضا أن نضع في الاعتبار أن البرامج القطرية للصندوق تربط بشكل متزايد الدعم المقدم إلى المشروعات بالمشاركة في صياغة السياسات وأنشطة إدارة المعرفة؛ وفي حين أنها أصبحت خدمات هامة للصندوق ليقدمها إلى الدول الأعضاء فيه، فإنها لا تنعكس في هذه التعاريف المالية البحتة لبرنامج القروض والمنح وبرنامج العمل.

2- وتنظم هذه الوثيقة على النحو التالي. ينظر القسم ثانيا في احتياجات البلدان النامية من حيث الحصول على مساعدة لدعم الزراعة والأمن الغذائي. ويركز القسم ثالثا على طلبها من قروض ومنح الصندوق، في حين يعكس القسم رابعا قدرات الصندوق على إدارة برنامج العمل. ويوفر القسم خامسا لمحة عامة عن سيناريوهات برنامج القروض والمنح وبرنامج العمل للتجديد العاشر لموارد الصندوق. ويصف القسم سادسا أنواع البرامج والمشروعات التي سيتم تمويلها خلال التجديد العاشر لموارد الصندوق ويسلط الضوء على كيف سيجمع الصندوق نُهجه، ويعمم في الوقت نفسه عدد من العناصر الجديدة. ويعرض القسم سابعا بعض الأفكار الأولية عن النواتج والآثار المتوقعة من برنامج العمل، ويوجز القسم ثامنا الوثيقة في مجموعة قصيرة من الخلاصات. وفي حين توضح هذه الوثيقة ما الذي سيقوم به الصندوق في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق، فإن نموذج أعمال تنفيذ البرنامج ("الكيف") سيرد وصفه في وثيقة منفصلة لهيئة المشاورات.[2]

[1] انظر وثيقة هيئة المشاورات: الرؤية الاستراتيجية للصندوق للفترة 2016-2025.
[2] انظر وثيقة هيئة المشاورات: نموذج أعمال التجديد العاشر لموارد الصندوق.

ثانيا– احتياجات البلدان النامية من المساعدة لتعزيز الزراعة والأمن الغذائي

3- تشير أحدث التقديرات لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن حوالي 840 مليون شخص في البلدان النامية (حوالي 12 في المائة من البشرية) يعانون من الجوع.[3] ويعاني مليار شخص آخر من شكل من أشكال سوء التغذية. وفي حين انخفض العدد الإجمالي ممن يعانون من نقص التغذية بنسبة 17 في المائة منذ الفترة 1990–1992، فإن المزيد من الانخفاضات تعتمد بشكل كبير على عدم زيادة أسعار السلع الزراعية مرة أخرى، لأن الفقراء في العالم ينفقون من 50 إلى 70 في المائة من دخلهم على الأغذية. ومن بين فقراء العالم البالغ عددهم 1.3 مليار شخص الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم، فإن حوالي 70 في المائة منهم يعيشون في المناطق الريفية من البلدان النامية، ويعتمد معظمهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الزراعة.[4] ويفيد توافق الآراء بأن الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بالفقر والجوع سيتحقق تقريبا بحلول عام 2015 على الصعيد العالمي، على الرغم من أنه لن يتحقق في العديد من البلدان.

4- وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها بعض البلدان، فإن القطاع الزراعي في العديد من البلدان النامية سيتطلب تغييرات عميقة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي وتحسين النواتج التغذوية، وتوفير فرص عمل للسكان الريفيين والقضاء على الفقر في المناطق الريفية، وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة وحماية البيئة، وبناء القدرة على الصمود أمام آثار تغير المناخ. ويجب أن يتحقق كل هذا في ظروف بيئية أشد قسوة، وفي ظل قيود الموارد وتغير المناخ – المتوقع أن يكون له آثار سلبية كبيرة على جهود الأمن الغذائي والقضاء على الفقر؛[5] والتحولات الديموغرافية والسوقية؛ وسجل من تراجع معدلات نمو الإنتاجية الزراعية، الذي كان أحد العوامل المحتملة وراء كل من وصول أسعار المواد الغذائية إلى ذروتها في الفترة 2007–2008 وما ارتبط بذلك من مستويات أعلى من انعدام الأمن الغذائي.

5- غير أنه ليس هناك اعتراف بأن النمو الزراعي يعتبر شرطا مسبقا للتحول الهيكلي الاقتصادي للبلدان فحسب؛ بل هناك أيضا أدلة كثيرة تفيد بأن الاستثمار في التنمية الزراعية في معظم البلدان النامية محرك قوي للغاية للحد من الفقر، بالإضافة إلى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي وتخفيض أسعار المنتجات الزراعية. وخُلص إلى أن نمو الزراعة، وليس النمو بصفة عامة، هو المصدر الرئيسي للحد من الفقر: الزراعة من 2.5 إلى 3 مرات أكثر فعالية في زيادة دخول الفقراء عن الاستثمار غير الزراعي؛ وتؤدي الزيادة بنسبة 1 في المائة سنويا في الزراعة، في المتوسط، إلى زيادة نسبتها 2.7 في المائة في دخول الأشخاص أصحاب أدنى ثلاثة أعشار من الدخل في البلدان النامية.[6] كما أن تنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة يمكن أن تستحدث أيضا فرص عمل في المناطق الريفية وأن تؤدي إلى مناطق ريفية

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة /الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/برنامج الأغذية العالمي، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2013).

[4] الصندوق. تقرير عن الفقر الريفي في عام 2011 (روما: الصندوق، 2011).

[5] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. *تغير المناخ في عام 2014: الآثار والتكيف والهشاشة، موجز لصناع السياسات*. تقرير التقييم الخامس (جنيف: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2014).

[6] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2008).

أكثر حيوية، وبالتالي تحقيق منافع للمناطق الحضرية عن طريق خفض مستوى الهجرة من الريف إلى الحضر.[7]

6- وتشكل الاستثمارات الخاصة من قبل المزارعين أنفسهم، بما في ذلك من التحويلات المالية، أكبر مصدر للاستثمار في الزراعة في البلدان النامية؛ وتتجاوز بكثير التدفقات من الحكومات والجهات المانحة والمستثمرين الأجانب. ومع ذلك، فإن الاستثمارات العامة من الحكومات ضرورية لتمويل السلع والخدمات العامة التي تسمح للقطاع الخاص – من المزارعين أنفسهم إلى المستثمرين الأجانب – بالاستثمار في الزراعة: حيث إنها تستحدث حوافز لهم للقيام بذلك، وتزيد كفاءة استثماراتهم. وتشكل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية حصة صغيرة نسبيا من الاستثمار الزراعي، ولكنها يمكن أن تكون كبيرة وهامة بالنسبة لبعض البلدان؛ وبالنسبة لكثيرين آخرين، فإنها يمكن أن تعمل على مساعدة الحكومات على إضافة قيمة إلى نوعية الاستثمار العام في هذا القطاع.

7- وعليه، فقد وصلت التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة إلى ذروتها في ثمانينيات القرن الماضي حيث بلغت 18 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. وانخفضت الالتزامات المخصصة للزراعة في التسعينيات بصورة مطردة، من حيث القيمة المطلقة وكنسبة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية، لتصل إلى أقل من 3 في المائة في مطلع الألفية الثالثة. ومنذ العقد الأول من الألفية الثالثة، أدى تجدد الاهتمام الدولي بالتنمية الزراعية والشواغل إزاء ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية إلى انتعاش جزئي في مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة ونسبتها من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية (الجدول 1). غير أنه عند نسبة 6.4 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية، ستكون حصة الزراعة أقل بكثير من حصتها في الثمانينيات.

الجدول 1

المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة والحراجة ومصايد الأسماك

	مليارات الدولارات الأمريكية في السنة	*النسبة المئوية من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية*
2006	4.7	3.6
2008	7.4	4.7
2010	9.2	5.5
2012	11.5	6.4

8- والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف تقارن هذه المستويات من المساعدة الإنمائية الرسمية بمستويات الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف القضاء على الفقر والجوع في المناطق الريفية، والاستفادة من الإمكانات الكاملة من أجل نمو زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة؟ وبالرغم من عدم وجود إجابات قاطعة على هذا السؤال، فقد كانت هناك عدة محاولات لتقييم حجم الاستثمار المطلوب على الأقل. وتشير تقديرات المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية إلى أن إجمالي احتياجات الاستثمارات الزراعية في البلدان النامية قدره نحو 275 مليار دولار أمريكي سنويا،[8] في حين توصلت منظمة الأغذية والزراعة إلى تقديرات لا تختلف كثيرا بشأن متطلبات الاستثمار في الزراعة الأولية وصناعاتها التحويلية في البلدان النامية حيث تبلغ نحو 210

[7] الصندوق، إخطارات السياسات لما بعد عام 2015. (روما: الصندوق، 2014).

[8] المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، *من الكفاف إلى الريح*، (واشنطن العاصمة: المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، 2013).

مليارات دولار أمريكي سنويا.[9] كما قام المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية بتقدير الاستثمارات الفعلية – من المدخرات المحلية (الخاصة والعامة)، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات المالية، والمساعدة الإنمائية الرسمية والأعمال الخيرية العالمية – بحوالي 168 مليار دولار أمريكي؛ مما يدل على أن هناك فجوة استثمارية كبرى في القطاع الزراعي.

9- وفيما يتعلق بالحاجة إلى مساعدة إنمائية رسمية إضافية لدعم الاستثمار الزراعي، أشار البنك الدولي إلى أن فجوة المساعدة الإنمائية الرسمية قدرها 14 مليار دولار سنويا بأسعار عام 2008،[10] أي حوالي 17 مليار دولار أمريكي سنويا بأسعار عام 2012. وأشارت تقديرات للمساعدة الإنمائية الرسمية الزراعية الإضافية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وجرت في أعقاب اجتماع مجموعة الثمانية لعام 2009 في لاكويلا، إلى أنها تبلغ 22 مليار دولار لمدة ثلاث سنوات. وفي حين أن تقرير فريق العمل الرفيع المستوى لمنظومة الأمم المتحدة بشأن أزمة الأمن الغذائي العالمية والصادر في سبتمبر/أيلول 2010 لم يحدد كميا الاحتياجات من المساعدة الإنمائية الرسمية اللازمة لتحقيق أهداف مكافحة الجوع المنصوص عليها في الأهداف الإنمائية للألفية، فقد خلص إلى وجود "اتفاق عام على ضرورة عكس اتجاه الانخفاض السريع في الاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي الذي حدث على مدار السنوات الخمس والعشرين الماضية". والنقطة الأساسية هي أنه في حين تختلف التقديرات المختلفة من حيث تعاريفها ونطاقها والغرض منها، فإنها تتفق في إظهار أن هناك متطلبات كبيرة لم تلب للاستثمار الزراعي في البلدان النامية، والمساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة على وجه الخصوص.

10- وستوقع دول العالم في العام القادم خطة جديدة للتنمية لما بعد عام 2015. وفي حين لم يُتفق حتى الآن على أهداف تلك الخطة، يبدو أنه لا يوجد شك كبير في أن الخطة ستستند إلى قضايا مثل القضاء على الفقر، والأمن الغذائي والتغذوي، والتمايز بين الجنسين وتمكين المرأة، والنمو الاقتصادي، والعمالة، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والنظم الإيكولوجية، والتنوع البيولوجي. وسيؤدي الاستثمار في تنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والقضاء على الفقر في المناطق الريفية دورا في تحقيق النواتج في جميع هذه المجالات: لذا هناك حاجة إلى مساعدة إنمائية رسمية إضافية للمساهمة في تحقيق خطة التنمية لما بعد عام 2015.

ثالثا– الطلب على القروض والمنح المقدمة من الصندوق

11- إن الطلب على موارد الصندوق خلال الفترة 2016–2018 ليس بحجم الحاجة إلى الاستثمارات العامة في الزراعة وإلى المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة. ويتشكل الطلب على موارد الصندوق بعوامل إضافية، بما في ذلك كيف ترى البلدان المقترضة/المتلقية القيمة المضافة للصندوق كمصدر للتمويل الإنمائي وللخبرة التقنية والسياساتية، والموارد البديلة المتاحة لها، وإلى أي مدى يمثل الدعم لصغار المزارعين وفقراء الريف أولوية سياساتية لها.

[9] J. Schmidhuber, Bruinsma J. and Boedeker G. *Capital Requirements for Agriculture in Developing Countries to 2050*، ورقة مقدمة في اجتماع الخبراء لمنظمة الأغذية والزراعة، 24–26 يونيو/حزيران 2009، روما بشأن: كيفية تغذية العالم في عام 2050.

[10] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم بشأن الزراعة (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2008).

12- وللوصول إلى تقدير لإجمالي الطلب على موارد الصندوق على مدى فترة التجديد العاشر للموارد، أجرى موظفو الصندوق تقديرا لطلب كل بلد على قروض ومنح الصندوق، بخلاف الأموال المطلوبة للتكيف مع تغير المناخ. وأدت هذه العملية إلى تقدير يصل إلى ما يقرب من 4.85 مليار دولار أمريكي (انظر الجدول 2 للاطلاع على توزيع حسب المنطقة).

الجدول 2

الطلب المتوقع على قروض ومنح الصندوق، 2016-2018

(بملايين الدولارات الأمريكية)

المنطقة	*الطلب*
آسيا والمحيط الهادئ	1 310
شرق وجنوب أفريقيا	1 000
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	670
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	500
غرب ووسط أفريقيا	1 370
المجموع	**4 850**

13- وبالإضافة إلى هذا الطلب، سلط التجديد السابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية الضوء على الحاجة إلى موارد إضافية لإدارة الكوارث المتصلة بالمناخ وبناء القدرة على الصمود في البلدان المتأثرة بتغير المناخ. وأشارت التقديرات إلى أن التكاليف الإضافية المطلوبة لزيادة القدرة على الصمود من أجل التنمية نسبتها من 25 إلى 30 في المائة. وكانت التكاليف الإضافية لاستثمارات الوقاية من المناخ (وخاصة البنى الأساسية) وبناء القدرات المؤسسية، وتحسين التخطيط متعدد القطاعات، ودعم التعافي من الكوارث ونفقات أخرى. وبالنسبة للصندوق، فإن التكاليف الإضافية لاستثمارات الوقاية من المناخ – بما في ذلك البنى الأساسية الريفية مثل الطرق ونظم إدارة المياه الريفية؛ وبناء قدرة المؤسسات وأصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود؛ ووضع نظم الإنذار المبكر وآليات التأمين؛ وضمان النشر السريع في المزارع لنتائج البحوث الزراعية بالزراعة المراعية للمناخ – ستؤدي إلى زيادة تكاليف المشروعات التي يمولها. واستنادا إلى تحليل التجديد السابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية (ومع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن حافظة الصندوق أقل "كثافة من حيث البنى الأساسية" من المؤسسة الدولية للتنمية)، يبدو أن تحقيق القدرة على الصمود أمام المناخ من خلال المساعدة الإنمائية للصندوق سيزيد تكاليف الاستثمار بنسبة 10 إلى 20 في المائة في المتوسط. ولذلك يصل مجموع الطلب الكلي على موارد الصندوق للتجديد العاشر للموارد إلى 5.5 مليار دولار أمريكي تقريبا.

14- والخلاصة من التحليل المشار إليه أعلاه هو أنه بالنظر إلى الفجوة في الاستثمار المحددة أعلاه، سيكون من الصعب تحقيق الأهداف الدولية المتعلقة بالأمن الغذائي والجوع والحد من الفقر، وتلبية في الوقت نفسه الحاجة إلى التكيف مع آثار تغير المناخ، وخفض معدل الهجرة من الريف إلى الحضر الذي لا يمكن السيطرة عليه حاليا. غير أن زيادة الاستثمار والاهتمام بالسياسات فيما يتعلق بالزراعة والتنمية الريفية والتكيف مع تغير المناخ يمكن أن يحققا اختلافا حقيقيا وكبيرا؛ ويمكن أن يقدم الصندوق مساهمة كبيرة.

وبالنظر إلى أن إجمالي الطلب على قروض ومنح الصندوق قدره نحو 5.5 مليار دولار أمريكي لمدة السنوات الثلاث لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، فإن المستوى المناسب من الموارد التي ستتاح من خلال الصندوق لن تكون مقيدة بالاحتياجات أو الطلب على الدعم من الصندوق، وإنما بالإمدادات المحتملة من الموارد المتاحة للصندوق. وينتقل هذا التقرير بإيجاز الآن إلى حجم البرنامج الذي يستطيع الصندوق إدارته، قبل تلخيص سيناريوهات تجديد الموارد التي تحدد الموارد التي يحتمل توافرها للصندوق في التجديد العاشر للموارد.

رابعا- قدرة الصندوق على إدارة برنامج العمل

15- زاد حجم برنامج القروض والمنح في الصندوق بمقدار الضعف تقريبا بين عامي 2007 و2012، من 556 مليون دولار إلى أكثر من 1.04 مليار دولار أمريكي.[11] وخلال هذه الفترة، قام الصندوق بقياس النتائج التي حققها والإبلاغ عنها باستخدام نظام للقياس تم إعداده وتطويره على مدى عدد من السنوات. وأوضحت هذه العملية أن أداء المشروعات الممولة من الصندوق تحسن تحسنا طفيفا من حيث الأهمية والكفاءة والفعالية؛ في حين زادت نسبة المشروعات التي حصلت على تقدير مرض إلى حد ما أو أفضل زيادة كبيرة مقابل مجموعة من القياسات للأثر على الفقر في المناطق الريفية، وكذلك من حيث استدامتها، وابتكارها، وتوسيع نطاقها ومراعاتها للتمايز بين الجنسين. وفي الوقت نفسه، في حين أنه حدثت في هذه الفترة زيادة بطيئة في التكاليف الإدارية للصندوق من حيث القيمة المطلقة، فقد انخفض معدل كفاءة ميزانيته الإدارية مقارنة بالقروض والمنح باطراد. وظهر هذا التحسن في أداء الصندوق في تقرير منتصف مدة التجديد التاسع للموارد (الوثيقة IFAD/10/1/R.2) الذي عرض في دورة هيئة المشاورات المنعقدة في فبراير/شباط 2014.

16- وبإيجاز، أظهر الصندوق أن لديه القدرة على توسيع برنامجه للقروض والمنح، وأن يعزز في الوقت نفسه أداءه التشغيلي وأثره الإنمائي، وأن يحسن معدل كفاءته الإدارية. وعلاوة على ذلك، فإن برنامج القروض والمنح في التجديد التاسع لموارد الصندوق البالغة قيمته 3 مليارات دولار أمريكي أثبت قدرة الصندوق على إدارة برنامج بهذا الحجم. وكل هذا يشير إلى أن الصندوق سيكون قادرا تماما على إدارة برنامج للقروض والمنح حجمه 3 مليارات دولار أمريكي وأكثر من ذلك، وسيسعى في الوقت نفسه إلى مزيد من التحسينات في الأداء والكفاءة الإدارية.

خامسا- برنامج عمل وسيناريوهات التجديد العاشر لموارد الصندوق

ألف- سيناريوهات برنامج القروض والمنح وبرنامج العمل

17- يشير تجاوز مجموع احتياجات البلدان النامية من الأموال للزراعة والتنمية الريفية بكثير المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة، ونجاح نموذج أعمال الصندوق في التجديدين الثامن والتاسع لموارد الصندوق إلى الحاجة

[11] حسبما أشير إليه في وثيقة الصندوق في منتصف مدة التجديد التاسع للموارد (الوثيقة IFAD10/1/R.2)، انخفض حجم البرنامج إلى 877 مليون دولار أمريكي في عام 2013، حيث عكس هذا التراجع البداية البطيئة في السنة الأولى من كل فترة تجديد للموارد، نظرا لأن برنامج الثلاث سنوات يأخذ بعض الوقت للاستعداد بشكل كامل ويستغرق تصميم مشروعات عديدة أكثر من سنة. وبالإضافة إلى ذلك، تأخرت قروض عديدة إلى عام 2014 نظرا لعدم إكمال المفاوضات المتعلقة بها في الوقت المحدد.

إلى توسيع نطاق برنامج القروض والمنح في الصندوق والتمويل المشترك الذي يقوم الصندوق بحشده لدعم القضاء على الفقر في المناطق الريفية خلال الفترة 2016–2018. ومن الناحية الأخرى، فإن آفاق الميزانية الحالية صعبة بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء في فترة من التقشف المالي، مما يشير إلى صعوبة جمع الأموال. ويوفر "هذان الطرفان" (الاحتياجات الهائلة من التمويل من جانب البلدان النامية ونموذج الأعمال الناجح للصندوق، في مواجهة الوضع المالي الصعب في كثير من أنحاء العالم) أساس سيناريو الحالة الأفضل والحالة الأسوأ لتمويل التجديد العاشر لموارد الصندوق، المبنيان حول السيناريو الثالث، وهو سيناريو الحالة المتوسطة.

18- ويستند التزام الصندوق طويل الأمد بتعبئة موارد التمويل المشترك للمشروعات التي يدعمها بالتحديد إلى اعترافه باحتياجات البلدان النامية الهائلة من الاستثمار في القضاء على الفقر. ونتيجة لذلك، نجح الصندوق على مدى العقد الماضي (2004–2013) في حشد حوالي 1.2 دولار أمريكي من مصادر أخرى لكل دولار استثمره. وجاءت تلك الموارد من مصادر محلية (0.7 دولار أمريكي من 1.2 دولار أمريكي) – وأساسا الحكومات المقترضة/المتلقية ذاتها ولكن أيضا من المزارعين والمجتمعات الريفية (في كثير من الأحيان كتبرعات عينية) – ومن جهات التمويل المشترك الدولية (0.5 دولار أمريكي)، ومن بينها البنك الدولي، وإسبانيا (حساب أمانة المرفق الإسباني)، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي الذين كانوا أكبر الجهات المانحة من حيث المبالغ المقدمة.[12]

19- وفي إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق، سيستمر الالتزام بتعبئة موارد إضافية، وتم تعريف برنامج العمل الشامل للفترة من خلال إضافة التمويل المشترك المتوقع للمشروعات إلى برنامج القروض والمنح. ويفترض أن يظل معدل التمويل المشترك كما هو عند 1.2 إلى 1 (الصندوق إلى التمويل المشترك)، وتعكس التوقعات الأدلة التي تفيد بانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة للتمويل المشترك في عدد متزايد من البلدان، والذي يعوضه إلى حد محدود جهود الصندوق لالتماس مصادر جديدة في القطاع الخاص والمؤسسات. ومن خلال استخدام هذا المعدل لكل سيناريو من سيناريوهات التجديد العاشر لموارد الصندوق الثلاثة، تم إعداد برنامج للقروض والمنح وبرنامج عمل أكبر بكثير (الجدول 3).

[12] غير أن مصادر التمويل المشترك أكثر من ذلك بكثير. وخلال فترة السنوات العشر، اشترك الصندوق مع أكثر من 50 وكالة دولية في تمويل المشروعات بما في ذلك 18 وكالة ثنائية، ومجموعة من المنظمات المتعددة الأطراف/الإقليمية، ومنظمات وبرامج الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمؤسسات.

الجدول 3

السيناريوهات الثلاثة للتجديد العاشر لموارد الصندوق، استنادا إلى موارد التجديد وإعادة التدفقات/الدخل

(بملايين الدولارات الأمريكية)

فترة تجديد الموارد	*قروض ومنح الصندوق*			*التمويل المشترك*	*مجموع برنامج العمل*
	ممولة من:		*مجموع برنامج القروض والمنح*		
	تجديد الموارد	*موارد الصندوق الذاتية وصافي التدفقات المستقبلية* [أ]			
التجديد السابع (2007–2009) (فعلي)	699	1 141	1 840	2 174	4 015
التجديد الثامن (2010–2012) (فعلي)	1 147	1 721	2 868	4 038	6 906
التجديد التاسع (2013–2015) (توقعات)	1 423	1 577	3 000	3 600	6 600
التجديد العاشر (2016–2018) (توقعات):					
سيناريو الحالة الأسوأ	1 338	[ب] 1 462	2 800	[ج] 3 360	6 160
سيناريو الحالة المتوسطة	1 437	[ب] 1 563	3 000	[ج] 3 600	6 600
سيناريو الحالة الأفضل	1 534	[ب] 1 666	3 200	[ج] 3 840	7 040

[أ] موارد الصندوق الذاتية تشمل تسديد القروض إلى الصندوق، ودخل الاستثمار، وسداد تكاليف تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وصافي التدفقات في المستقبل.

[ب] لا تضم الأرقام في هذا الجدول المبلغ الإضافي من موارد الصندوق التي ستستخدم لتغطية التكاليف التشغيلية ومدفوعات مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بموجب التجديد العاشر للموارد. ومن المتوقع أن يصل مجموع هذه المدفوعات إلى 593 مليون دولار أمريكي بموجب السيناريوهات الثلاثة جميعها.

[ج] التمويل المشترك يشتمل على التمويل المشترك التقليدي للمشروعات، والقروض المقدمة إلى الصندوق من الدول الأعضاء في صناديق استئمانية خاصة (مثل حساب أمانة المرفق الإسباني) بدلا من وضعها مع موارد الصندوق الذاتية والأموال التكميلية المقدمة إلى الصندوق.

20- ويتألف سيناريو الحالة المتوسطة للتجديد العاشر لموارد الصندوق من 3 مليارات دولار أمريكي لبرنامج القروض والمنح (متطابق للهدف المحدد للتجديد التاسع لموارد الصندوق)، وبرنامج عمل شامل قدره 6.6 مليار دولار أمريكي. وتستند الأرقام إلى:

(أ) التجديد العاشر لموارد الصندوق وقدره 1.44 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك التجديد العادي للموارد ومساهمات تكميلية؛

(ب) تدفقات سداد القروض وغيرها من مصادر الأموال المتولدة داخليا، وصافي التدفقات المستقبلية، صافية من المصروفات الإدارية للصندوق، وتبلغ 1.56 مليار دولار أمريكي.

21- وسيضمن سيناريو الحالة الأفضل ألا ينخفض تمويل الصندوق بالقيمة الحقيقية؛ وهو أكثر سيناريو استجابة للاعتراف بأن الحاجة إلى نوع التمويل والبرامج التي يدعمها الصندوق والطلب عليها يتجاوز الأموال المحتمل توافرها. وبالإضافة إلى ذلك، نظرا لنجاح الصندوق في جمع موارد محلية ودولية أخرى، فإن البرنامج الكبير حجما سيجمع المزيد من التمويل المشترك. ويزيد وزن الصندوق في تخصيص موارد أخرى للزراعة والتنمية الريفية مع زيادة حجمه. وتؤخذ وصفاته السياساتية بصورة أكثر جدية، ويمكن توسيع نطاق برامجه الناجحة بسهولة أكبر. ولكن واقعيا، فإن سيناريو الحالة الأفضل يمكن أن يتوقع الحصول على زيادة طفيفة فقط في مستوى تجديد الموارد مقارنة بهدف التجديد التاسع للموارد، وبالتالي فإن الحد الأقصى له سيكون 1.53 مليار دولار أمريكي، من أجل الوصول إلى برنامج قيمته 3.2 مليار دولار أمريكي للقروض والمنح و7 مليارات دولار لبرنامج العمل.

22- ومن شأن سيناريو الحالة الأسوأ – وهو 1.34 مليار دولار أمريكي لتجديد الموارد، يؤدي إلى 2.8 مليار دولار أمريكي لبرنامج القروض والمنح و6.2 مليار دولار أمريكي لبرنامج العمل – أن يقلل بشكل ملحوظ أثر الصندوق المحتمل على الفقر. وهو لن يؤدي إلى انخفاض في برنامج عمل الصندوق فحسب، ولكنه سيعني أيضا أن الصندوق سينتشل من الفقر 20 مليون شخص أقل من سكان الريف مقارنة بسيناريو الحالة الأفضل. وكسيناريو، فإنه سيكون غير متسق من ناحية بالاعتراف الدولي الحالي بأهمية تحفيز الزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية؛ ومن الناحية الأخرى، فإنه لن يكون متسقا مع السجل الحافل للصندوق في توسيع نطاق برنامجه، وتحسين أدائه وزيادة أثره، وسيخفض معدل كفاءته. ومن المؤكد أنه سيؤدي إلى زيادة معدل الكفاءة الإدارية للصندوق، حتى يستطيع البرنامج إجراء تعديل عن طريق تفكيك بعض من القدرات التشغيلية التي وضعت لتناول البرنامج في إطار التجديد الثامن والتجديد التاسع لموارد الصندوق. كما أنه سيجعل من الصندوق شريكا أقل تأثيرا وجاذبية للحكومات والجهات المانحة الأخرى: سيؤدي ذلك إلى زيادة صعوبة تنفيذ جدول أعمال توسيع النطاق في الصندوق، وسيؤدي في نهاية المطاف إلى أن يكون الصندوق منظمة أقل فعالية في المساهمة في الجهود العالمية المبذولة للقضاء على الفقر.

باء- توزيع قروض ومنح التجديد العاشر لموارد الصندوق حسب المنطقة والطريقة المالية

23- يرد في الجدول 4 التوزيع المتوقع والمعدل داخليا حسب المنطقة لموارد القروض والمنح في التجديد العاشر لموارد الصندوق في إطار سيناريو الحالة المتوسطة، استنادا إلى معلمات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للفترة 2013-2015 (حتى ديسمبر/كانون الأول 2013).

الجدول 4

التوزيع المتوقع لموارد القروض والمنح في التجديد العاشر لموارد الصندوق حسب المنطقة وأداة التمويل

(بملايين الدولارات الأمريكية)

المنطقة	*إطار استمرارية القدرة على تحمل الديون*	*تيسيرية للغاية*	*مختلطة*	*عادية*	*منح قطرية*	*المجموع*
آسيا والمحيط الهادئ	119	348	156	205	17	844
شرق وجنوب أفريقيا	117	610	–	30	10	767
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	27	4	35	165	7	238
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	100	22	19	169	6	317
غرب ووسط أفريقيا	266	314	93	5	5	684
مجموع البرامج القطرية	**630**	**1 298**	**303**	**575**	**44**	**2 850**
المنح العالمية والإقليمية والصغيرة	–	–	–	–	–	**150**
مجموع برنامج القروض والمنح						**3 000**

24- وسيشتمل التوزيع المحتمل لموارد قروض ومنح الصندوق في إطار سيناريو الحالة المتوسطة على نحو 48 في المائة من الإجمالي إلى أفريقيا جنوب الصحراء؛ ونسبة 28 في المائة أخرى إلى آسيا والمحيط الهادئ؛ و19 في المائة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وإلى الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا. وستصل

قيمة القروض المقدمة بشروط عادية (بالقرب من أسعار الفائدة في السوق) إلى حوالي 575 مليون دولار أمريكي، أي حوالي 19 في المائة من مجموع برنامج القروض والمنح. وستصل قيمة القروض المقدمة بأسعار فائدة مختلطة (بين الشروط العادية وبشروط تيسيرية للغاية) إلى 303 ملايين دولار أمريكي (10 في المائة)، والقروض التيسيرية للغاية إلى 1.3 مليار دولار أمريكي (43 في المائة). وسيكون مجموع تمويل منحة إطار استمرارية القدرة على تحمل الديون قدره 630 مليون دولار أمريكي (21 في المائة)، وستصل قيمة المنح القطرية إلى 44 مليون دولار أمريكي (1.5 في المائة). وستصل قيمة المنح العالمية والإقليمية للصندوق إلى 150 مليون دولار أمريكي (5 في المائة).

25- ولضمان أن تظل موارد الصندوق مركزة على المجالات التي تشتد فيها الحاجة إليها، يُقترح أن تنظر هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق في أن يستعرض المجلس التنفيذي للصندوق، وربما يُعدل، صيغة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ويسلط الضوء على مسألتين هنا. أولا، يمكن استعراض المعامل المتصل بنصيب الفرد من الدخل. ذلك أن نصيب الفرد من الدخل أحد المؤشرين القائمين على المستخدمين لتحديد تخصيص الموارد إلى بلد ما (والمعامل الآخر هو حجم السكان الريفيين). ومع زيادة نصيب الفرد من الدخل، تنخفض مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، إذا كانت كل العوامل الأخرى متساوية. وتؤدي الزيادة في القيمة السلبية للأس المتصل بنصيب الفرد من الدخل إلى زيادة التخصيص النسبي للتمويل من موارد الصندوق للبلدان ذات نصيب منخفض لدخل الفرد. والتغيير الثاني الممكن الذي يمكن النظر فيه يتمثل في إدخال متغير إضافي في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لمراعاة أثر تغير المناخ على القطاع الزراعي. وستناقش هذه التعديلات وغيرها من التعديلات الممكنة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الفريق العامل التابع المجلس التنفيذي والمعني بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في عامي 2014 و2015 بهدف تقديم مقترحات في وقت لاحق إلى المجلس التنفيذي بحلول نهاية عام 2015.

سادسا- التجميع والتعميم في برنامج عمل التجديد العاشر لموارد الصندوق

ألف- النهج العام

26- تتوخى الرؤية الاستراتيجية للصندوق للفترة 2016-2025، التي أعدت لهيئة المشاورات، عالم ما بعد عام 2015 يتم فيه التخلص من الفقر المدقع الريفي من خلال تحول زراعي شامل ومستدام؛ حيث تعيش كل أسرة ريفية بكرامة؛ وحيث يتم تمكين السكان الريفيين الفقراء والمجتمعات لبناء سبل عيش مزدهرة ومستدامة؛ وحيث لا تعاني الأسر الريفية من الجوع، وتضمن أمنها الغذائي والتغذوي؛ ومكان يمكن أن يأمل فيه الشباب تحقيق تطلعاتهم إلى حياة أفضل في مجتمعاتهم الريفية.

27- وسيعمل برنامج عمل التجديد العاشر لموارد الصندوق على تنفيذ هذه الرؤية. ومن أجل أن يحقق برنامج العمل ذلك، سيقوم الصندوق من ناحية بتجميع خبراته لتعزيز فعاليته الإنمائية، في حين سيعمم من الناحية الأخرى في برنامج العمل عددا من الموضوعات الشاملة بالغة الأهمية – نهج مسار مزدوج سيسمح له بالاستجابة بطريقة جديدة للسياق المتغير لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية التي تتكشف

في أجزاء كثيرة من العالم النامي، والمساهمة بفعالية أكبر في تنفيذ خطة التنمية الناشئة لما بعد عام 2015، وقياس في الوقت نفسه مساهمته.

28- ويتطلب التجميع البناء على ما الذي يقوم به الصندوق بالفعل. وسيظل دور الصندوق – الاستثمار في السكان الريفيين – أساسيا في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق. وكذلك الحال بالنسبة لهدف الصندوق المتمثل في تمكين فقراء الريف من أجل تحسين أمنهم الغذائي والتغذوي وزيادة دخلهم وتعزيز قدرتهم على الصمود. كما ستظل المجالات المرتبطة التي يعمل فيها الصندوق أساسية أيضا، وكلها تركز على تحقيق هذا الهدف. ومن المرجح أن تشتمل هذه الأهداف على: (أ) الموارد الطبيعية – الأراضي والمياه والطاقة والتنوع البيولوجي؛ (ب) التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛ (ج) التكنولوجيات الزراعية وخدمات الإنتاج الفعالة؛ (د) مجموعة واسعة من الخدمات المالية الشاملة؛ (هـ) إدماج السكان الريفيين الفقراء في سلاسل القيمة؛ (و) تنمية المشروعات الريفية وفرص العمل غير الزراعية؛ (ز) تنمية المهارات التقنية والمهنية؛ (ح) تقديم الدعم إلى منظمات المنتجين الريفيين.[13] غير أن الطريقة التي تنظم بها هذه "اللبنات" ستتغير بالتأكيد؛ وستتبع مبادرات ونُهج جديدة ضمن هذه المجالات المواضيعية؛ ولن يستند تعميم القضايا الشاملة بالغة الأهمية إلى الممارسات الجيدة القائمة لضمان الاتساق عبر برنامج العمل وطوال مدته فحسب، ولكنه سيتطلب أيضا اختبار نُهج جديدة وتعلم الدروس لتوسيع النطاق في وقت لاحق. ولن يحد التجميع ولا التعميم من التزام الصندوق بالابتكار.

29- وفي القسمين التاليين، سيُسلط الضوء على بعض القضايا الرئيسية ضمن مجالات عمل الصندوق الأساسية التي سيركز فيها الصندوق تركيزا خاصا خلال التجديد العاشر لموارد الصندوق. وتنظم هذه القضايا وفقا لأربع "نقاط دخول" جديدة، بالإضافة إلى عدد من الموضوعات الشاملة التي سيعممها الصندوق في برنامج عمله. وبعض هذه القضايا والموضوعات جديدة تماما، وسيتعين معالجة بعضها بطرائق جديدة، وستستدعي بعضها استمرار وتعزيز النُهج الحالية التي أدت إلى الميزة النسبية للصندوق على مر السنين.[14]

باء- التجميع من خلال أربع نقاط دخول

30- حدد الصندوق في عمله المتعلق بدعم العملية الرامية إلى تحديد خطة التنمية لما بعد عام 2015 أربعة مجالات يراها بالغة الأهمية في النقاش، والتي قد توفر نقاط دخول يمكنه من خلالها المساهمة بشكل فعال للغاية في عملية للتحول الريفي المستدام، أي خطة تضمن الأمن الغذائي العالمي وتحسين النواتج التغذوية، وتوفر عمالة للسكان الريفيين وتقضي على الفقر الريفي، وتدير قاعدة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة وتحمي البيئة، وتستطيع الصمود أمام آثار تغير المناخ وتخفض في الوقت نفسه مساهمة القطاع الريفي في انبعاثات غازات الدفيئة. ونقاط الدخول الأربع هذه هي: (أ) الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل الأمن الغذائي والتغذوي العالمي؛ (ب) تشجيع جدول أعمال للتمكين من أجل سبل العيش في الريف؛ (ج) تعزيز قدرة الأسر الريفية الفقيرة على الصمود؛ (د) الاستفادة من العلاقة بين الريف والحضر من أجل التنمية.[15] ودعما لهذه النقاط، واستنادا إلى مجالات عمل الصندوق الحالية، تناقش أدناه بعض

[13] هذه هي المجالات المواضيعية المحددة في الإطار الاستراتيجي القادم للصندوق للفترة 2016-2018.
[14] هذا النهج هو النهج الذي يمكن توقع اتباعه في الإطار الاستراتيجي القادم للصندوق للفترة 2016-2018.
[15] انظر إخطارات السياسات الأربعة للصندوق بشأن هذه الموضوعات في http://www.ifad.org/governance/post2015/.

القضايا والموضوعات الرئيسية التي سيركز عليها الصندوق تركيزا خاصا في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق.

31- **الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية عالميا.** هناك اتفاق عام على الحاجة إلى تغيير زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لكي تتمكن من تلبية الطلبات المتزايدة – وهي طلبات تأتي بصورة خاصة من الانتشار الحضري السريع وزيادة الدخل والاندماج بين الريف والحضر؛ مع التعرض في الوقت نفسه لشروط مناخية أشد قسوة ولأسواق أكثر تنافسا وتقلبا ولآثار تغير المناخ المتزايدة. وعملا على دعم جدول أعمال التحولات هذه، سيقوم الصندوق بما يلي:

- الترويج لحيازة صغار المزارعين الآمنة على الموارد الطبيعية، مع إيلاء اهتمام خاص لحصول المرأة على الأرض وأمن حيازتها لها؛
- مساعدة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على زيادة إنتاجيتهم الزراعية وتحقيق الاستدامة وتعزيز القدرة على الصمود، وذلك بدعم خدمات المشورة والبحوث الزراعية والترويج لنهج تعددي إزاء تنفيذ هذه الخدمات؛
- الترويج لسلاسل القيمة المستدامة ونماذج الأعمال الشاملة للجميع، مما يمكن من الاستفادة من تزايد اهتمام مستثمري القطاع الخاص الكبار في الأسواق الزراعية، والتشارك معهم، من جهة، وتعزيز قدرات وتنظيم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة للمشاركة في سلاسل القيمة هذه؛
- التركيز بوضوح على مضاعفة مساهمة الزراعة في تحسين النتائج التغذوية، باستخدام المنظور التغذوي في تصميم المشروعات.

الإطار 1: الشراكات بين منتجي القطاعين العام والخاص

توسعت بالفعل المشروعات التي تركز على هذه الشراكات، من حيث عددها وأنواعها، خلال فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق. وهي تشمل عادة استثمارا أو استثمارات كبيرة من جانب القطاع الخاص لأغراض تسويق أو تجهيز المنتجات الزراعية المشتراة من صغار المزارعين. ويمول المستثمر الخاص عادة تكاليف معمل التجهيز والتسويق والنقل ويقدم المدخلات. وتقوم الحكومات، بدعم من الصندوق، بتمويل المنافع العامة اللازمة للحد من المخاطر التي تتعرض لها الشركة ومن تكاليف المعاملات. ويقوم الصندوق أو وكلاؤه بالوساطة في العلاقة. ويشمل الدعم عادة تعزيز تعاونيات المنتجين التي يمكنها أن تقدم السلع الزراعية للشركة؛ ويمكن أن تتوسع أيضا إلى البنى الأساسية، والخدمات التقنية الزراعية من قبيل البحوث والإرشاد، وإطار السياسة العامة واللوائح التنظيمية، ومعايير سلامة الأغذية، وما شابه ذلك. ويجري العمل بالتدابير اللازمة لضمان حماية و/أو تعزيز حقوق الأرض والملكية والموارد الطبيعية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وللمستثمرين.

ومن الأمثلة التي تبين الاتجاه للتجديد العاشر لموارد الصندوق هو مشروع تنمية الزيوت النباتية في أوغندا. والمشروع الآن في مرحلته الثانية وهو يهدف إلى الحد من اعتماد أوغندا الكبير على الزيوت النباتية المستوردة، وإلى معالجة انخفاض مستويات استهلاك الزيوت في البلد. وقد استحدث المشروع زيت النخيل كمنتج جديد في أوغندا وقدم إطارا لشراكة كبرى بين منتجي القطاعين العام والخاص في هذا القطاع. أما دور الصندوق فقد تمثل في المساعدة على مضاعفة الاستثمار الخاص (وهو حتى الآن يعادل 120 مليون دولار أمريكي)، ومساعدة

الحكومة على إعداد تقدير للأثر البيئي، وضمان وجود هيكل للتسعير المنصف لأصحاب الحيازات الصغيرة في الاتفاقية الإطارية مع الشركة، ووضع آليات تتكفل بتطبيق الأسعار المتفاوض عليها، وتمويل إنشاء آلية مؤسسية ستصبح في نهاية المطاف ذاتية التمويل لتعبئة مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في مشروع أمانة مزارعي نخيل الزيت في كالانغالا. ويستفيد أصحاب الحيازات الصغيرة من استقرار الطلب على منتجاتهم وثبات أسعارها، وهي منتجات مرتبطة بأسعار الأسواق العالمية، كما سيستفيدون من الحصول على القروض وخدمات الإرشاد.

32- **الترويج لجدول أعمال تمكيني من أجل سبل العيش الريفية.** في حين أن كثيرا من البلدان النامية حققت خلال السنوات الثلاثين الماضية كثيرا من التقدم في مجال الحد من الفقر، فإن السكان الريفيين الفقراء لا يزالون يعانون من التهميش الاجتماعي والاقتصادي في العديد من السياقات. وسيأخذ الصندوق كنقطة انطلاق السكان الريفيين وسبل عيشهم والفرص المتاحة أمامهم للتغلب على الفقر والتحديات التي تواجههم في سياق ذلك. وليس هذا بالأمر الجديد، غير أن أهميته المركزية ستستمر في جميع ما تقوم به المنظمة من أعمال بموجب التجديد العاشر لموارد الصندوق. وستدعم البرامج والمشروعات القطرية العمليات التي تمكن السكان الريفيين، على المستويين الفردي والجماعي، من زيادة دخلهم والحصول على ما يحتاجون إليه من السلع والخدمات والمشاركة في الوقت نفسه بصورة فعلية في اتخاذ القرارات التي تؤثر على سبل عيشهم. ومع أن غالبية هؤلاء السكان الريفيين هم من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، فإن أقلية متزايدة منهم سيشكلها الأشخاص الذين يلتمسون الفرص الاقتصادية في القطاع الريفي الأعم. وسيستند جدول أعمال التجديد العاشر لموارد الصندوق فيما يتعلق بتمكين السكان الريفيين من المشاركة في التحولات الريفية إلى العنصريين التاليين:

- **التمكين الاجتماعي.** يشتمل ذلك على تمكين السكان الريفيين كأفراد من بناء المهارات واكتساب المعارف اللازمة للاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة في الإنتاج الزراعي وإضافة القيمة وفي مؤسسات الأعمال الريفية والعمل الريفي، وتحسين إدارة المخاطر. وسيروج الصندوق لمجموعة من منظمات المزارعين لتمكينها من القيام بصورة أكثر فعالية بإدارة ما لديهم من أصول والتعامل مع وسطاء أسواق القطاع الخاص والتأثير على استثمارات وسياسات الحكومات المحلية. وستشمل هذه التنظيمات رابطات مستخدمي المياه ومجموعات الادخار والائتمان ومنظمات الإدارة المشتركة للموارد من الممتلكات والرابطات القروية ومجموعات مؤسسات أعمال المزارعين. وإلى جانب تقديمه الدعم للمنظمات الشعبية، فإن الصندوق سيساند اتحادات رابطات المزارعين المختلفة ومنظماتهم الوطنية الجامعة، بغية المساهمة من خلال هذا النهج المتعدد المستويات في الاستدامة والتمكين وتوسيع النطاق.
- **التمكين الاقتصادي.** يحتاج السكان الريفيون الفقراء إلى الأصول الإنتاجية والمدخلات والتكنولوجيا والتمويل. ويعزز ذلك قدرتهم على الاستفادة من المعارف والفرص وعلى توليد الدخل وعلى زيادة جاذبيتهم كشركاء لأغراض مؤسسات التمويل الصغير والمصارف وشركات القطاع الخاص. ويعتبر الحصول على الأصول والموارد الطبيعية حافزا أساسيا لكي يصبحوا جديرين بالائتمان، ويؤدي أيضا إلى بناء القدرة على الصمود وتهيئة بيئة مواتية للمزيد من الاستثمار. من ذلك مثلا أن النساء الحائزات على حقوق في الأرض معترف بها كثيرا ما يصبحن مواطنات أكثر نشاطا.[4]

الإطار 2: منظمات المزارعين وغيرها من المنظمات الريفية

لدى الصندوق علاقات واسعة مع منظمات المزارعين في البرامج القطرية في جميع الأقاليم وهي مستمرة في النمو والقوة. وهناك هدفان لهذه الشراكات، وهما دعم تقديم الخدمات الاقتصادية لأصحاب الحيازات الصغيرة وبناء القدرات المؤسسية لدى منظمات المزارعين. وهناك إضافة لذلك "شراكات متقدمة"، تعمل على تمكين منظمات المنتجين من المشاركة المباشرة في تخطيط المشروعات وتنفيذها ورصدها، وهي موجودة في نحو 20 في المائة من المشروعات الجارية. وستشهد هذه الشراكات مزيدا من التوسيع في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق، في حين أن منتدى المزارعين سيستمر في توفير محفل فريد من نوعه لأغراض الحوار مع منظمات المزارعين من جميع الأقاليم وفيما بينها.

وقد أنتجت الشراكات الموضوعة من خلال المشروعات التي يدعمها الصندوق نهُجا ونتائج ابتكارية على المستوى الشعبي. وأحد الأمثلة هو دعم الصندوق لخطط عمل التعاونيات/منظمات المزارعين من خلال مشروعات في هندوراس وباراغواي. وباستخدام عملية تضم خطوتين، تقوم منظمات المزارعين أولا باقتراح وتلقي التمويل لأغراض خطة لبناء القدرات على تحسين الإدارة المؤسسية والتسيير وإدارة الائتمان وتوفير المهارات التقنية المتعلقة بمحاصيلهم الرئيسية. أما الخطوة الثانية، فإن منظمات المزارعين تقوم بتصميم خطط الاستثمار (أو خطط الأعمال) ثم تطلب مشروعا يمول تلك الخطط. ويقترن هذا النهج بتقدير لمستوى نضج منظمات المزارعين، وهو ما يحدد نوع الدعم الذي سيقدمه المشروع. وتعزز هذه العملية قدرة منظمات المزارعين وتمكنها بوضع في موقع المسؤولية عن إدارة الأموال المخصصة لبناء القدرات ولخطط الأعمال. ويمكن تقديم مثال آخر من غينيا حيث تعتبر منظمات المزارعين شريكة استراتيجية مسؤولة عن تنفيذ مكونات مشروع يساند الصندوق، وهي أعضاء في اللجنة التوجيهية (ولديها حصة الأغلبية) ومسؤولة عن التخطيط والرصد والإبلاغ.

كما تزايد كثيرا الدعم المباشر المقدم إلى منظمات المزارعين خلال السنوات العشر الماضية، وسيستمر هذا التزايد وسيتسع نطاقه في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق. وسيقدم هذا الدعم من خلال منح الصندوق الموجهة لمنظمات المزارعين ومن خلال المرحلة الثانية، التي تمت الموافقة عليها مؤخرا، من البرنامجين الإقليميين لبناء القدرات في أفريقيا (برنامج دعم منظمات المزارعين في أفريقيا) وفي آسيا (برنامج التعاون المتوسط الأجل).

33- والسكان الريفيون شديدو التنوع عموما، وسيوجه الصندوق عناية خاصة بينهم للمجموعات الأكثر عرضة للتهميش أو للحرمان من الفرص التي يمكن أن تمكنهم من الخروج من قبضة الفقر.

- سيستفيد الصندوق من الأعمال التي حققها حتى الآن وسيروج في جميع مشروعاته لتمكين السكان الريفيين، نساء ورجالا، اقتصاديا للحصول على الفرص على قدم المساواة للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية المربحة والاستفادة منها. وستظل النساء يتلقين معظم التدريب في مجالات الأعمال واستحداث المؤسسات، وسيشاركن بالشكل الأشد نشاطا في موضوعات إدارة المجتمعات المحلية، وسيصبحن الزبائن الرئيسيين لخدمات التمويل الريفي، سواء من حيث الادخار أو الائتمان.
- سيعمل الصندوق بصورة أكثر اتساقا مع الشباب الريفي. فالشباب الريفي يواجه مستوى عال من البطالة، ليس هذا فحسب بل إنه الأكثر عرضة للهجرة إلى المناطق الحضرية. ولا يعني ذلك مجرد تزايد الضغط على المدن بل يعني أيضا حرمان المناطق الريفية من تلك الشريحة السكانية الأكثر قدرة على الابتكار

والمساهمة في تحول المناطق الريفية. وستتضمن المشروعات التي تركز على الشباب تنمية المهارات التقنية والمهنية، وتشكيل المجموعات الشبابية المنخرطة في النشاط الإنتاجي، والترويج للأعمال الريفية خارج نطاق المزرعة.

- تمثل الشعوب الأصلية في بعض البلدان مجالا خاصا من مجالات تركيز الصندوق: فهناك في العالم أكثر من 370 مليون شخص يعتبرون أنفسهم من الشعوب الأصلية، وهم يعيشون في 70 بلدا على الأقل وكثيرون منهم تعرضوا للفقر والتهميش بسبب إضاعة سيطرتهم على أراضيهم ومواردهم الطبيعية التقليدية. وسيواصل التجديد العاشر لموارد الصندوق تقديم الدعم لتمكين الشعوب الأصلية الاقتصادي والاجتماعي، والاستفادة من قدراتهم المبتكرة على التكيف. وستدعم المشروعات التي يمولها الصندوق مع المجتمعات الأصلية إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية وإدارتها؛ والحصول على الأصول الإنتاجية والخدمات المالية ونهج التسيير المحلية الشاملة للجميع، من قبيل التنمية المستندة إلى المجتمعات المحلية.

34- **الترويج لقدرة الأسر الريفية الفقيرة على الصمود.** يعاني السكان الريفيون الفقراء من الضعف أمام مجموعة من الصدمات التي تدفع بهم إلى الفقر وتبقيهم خاضعين له أو تمنعهم من الخروج من قبضته. وكما يوضح التقرير الصادر مؤخرا عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن "من المتوقع أن تؤدي آثار تغير المناخ إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة صعوبة الحد من الفقر والاستمرار في تراجع الأمن الغذائي وإطالة شِرك الفقر الحالي وخلق شِرك فقر جديد." وسيكون السكان الريفيون الذين يعيشون في الأراضي الهامشية، وهم الذين يوجد الصندوق لخدمتهم، أكثر الناس تأثرا بتغير المناخ. ومن المخاطر الكبيرة الأخرى التي يمكن للصندوق أن يساعد السكان الريفيين على الاستجابة لها ما يلي: تقلبات الأسعار والأسواق التي تتسم بها المناطق الريفية الهامشية والضعيفة من حيث المواصلات التي تربط بها؛ والمنافسة المتزايدة على الأراضي والمياه والناتجة عن زيادة الطلب على الأغذية والمنتجات الزراعية. وسيستمر في التطور، في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق، مضمون البرامج والمشروعات والمشورة السياساتية القطرية، وذلك لمواكبة قيام الصندوق بما يلي:

- تعميم التكيف مع تغير المناخ تعميما كاملا في جميع المشروعات والبرامج بحلول نهاية فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق؛

- مواصلة تمويل المشروعات و/أو مضمون المشروعات الموجهة نحو تحسين إدارة الأراضي والمياه والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والغابات، حيث يوجد في كثير من الأحيان مجال للتآزر مع التكيف مع تغير المناخ؛

- الترويج للاستخدام المستدام لموارد الغابات كعنصر هام من عناصر سبل العيش لدى كثير من السكان الفقراء المعتمدين على الغابات، ولا سيما من الشعوب الأصلية؛

- مواصلة أداء دور قيادي في الترويج لمشاركة الأسر الريفية الفقيرة في الحصول على الخدمات المالية، وخصوصا في الترويج لاعتماد منتجات تساعد هذه الأسر على تحسين إدارتها للمخاطر – بما يشمل تنظيم مجموعات الادخار، وإنشاء نظم إدارة المخازن، والتأمين على المخاطر المناخية واستثمار التحويلات؛

- التوسع في الفرص خارج نطاق المزارع لخلق مؤسسات الأعمال الريفية وفرص العمل ولتجهيز السكان الريفيين للتمكن من الوصول على هذه المصادر لأغراض تنويع دخل الأسرة.

الإطار 3: الشمول المالي

يوجد ما يقارب 16 في المائة من حافظة الصندوق الكلية في نظم التمويل الريفي، الأمر الذي يجعل الصندوق حاليا أحد أكبر ممولي التمويل الصغري، وفقا لاستقصاء مولته الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. وخلص مؤشر المعونة الذكية (SmartAid) للتمويل الصغري، وهو تقدير خارجي مستقل لفعالية المانحين في مجال التمويل الصغري ويقوم بقياس وتقدير طرق دعم المانحين للتمويل الصغري، إلا أن الصندوق تحسن كثيرا بشكل عام من حيث نظمه الداخلية خلال السنوات الأربع الماضية. فبعد أن تخلى إلى حد كبير عن منظوره القديم المتمثل في تقديم خطوط الائتمان لأغراض الإقراض الموجه والمدعوم، حوّل الصندوق تركيزه في مجال التمويل الريفي إلى تنمية مقدمين للخدمات المالية يتصفون بالتنوع والقدرة على الاستمرار ويمكنهم أن يزيدوا وصول السكان الريفيين على الأجل الطويل إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية.

وخلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، واستنادا إلى تجاربه الغنية السابقة وتنوع النماذج المؤسسية التي يمولها والتزامه بدعم النهُج المستدامة، سيروج الصندوق للوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية على نطاق أوسع. وسيشمل ذلك دعم النهُج الابتكارية والمعارف المحددة المتأتية عن محاور الابتكار الثلاثة لديه: مرفق تمويل التحويلات، ومرفق إدارة المخاطر المناخية، وبرنامج إدارة المخاطر الزراعية. وسيستخدم الصندوق مجموعة متنوعة من الآليات وسيقيم شراكات مختلفة. كما سيتبنى الصندوق نهج النظم المالية التي يشكل التمويل الريفي فيها جزءا من استراتيجية شاملة لا تستبعد أحدا من هذا التمويل. وما لا يقل أهمية، سيعمل الصندوق عن كثب مع الحكومات الوطنية على الترويج لبيئة تمكينية لتطوير مجموعة واسعة من الخدمات المالية (مثلا، الائتمان والادخار والتأمين والتحويلات) والاستثمارات في الزراعة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

35- **تسخير العلاقة بين الريف والحضر لأغراض التنمية.** في حين أن هناك تزايدا في تركيز الاهتمام العالمي على التنمية الحضرية المستدامة، فإن الريف لا يزال يلعب دورا أساسيا في خلق اقتصادات ومجتمعات أكثر استدامة وشمولا. والريفيون بحاجة إلى الدعم للتمكن من توفير مجموعة عريضة من السلع والخدمات بصورة تتصف بالكفاءة والاستدامة.، ويتعين أن يصبح الريف مكانا يرغب الناس بالعيش فيه ويمكن فيه للقطاع الخاص المسؤول أن يزدهر. وخلال التجديد العاشر لموارد الصندوق، ستتجه البرامج والمشروعات القطرية إلى ما يلي:

- تصحيح حالة التهميش الريفي بدعم عمليات اللامركزية الفعالة والتنمية التي تحركها المجتمعات المحلية والتي تقرب المسافة بين الحكومات والسكان الريفيين وتعزز آليات المساءلة أمامه؛
- الترويج للتسيير المتكامل على المستوى الإقليمي ومستوى النظم الإيكولوجية، بغية مضاعفة الفرص لتحقيق نمو اقتصادي مستدام عريض القاعدة؛

- استخدام الموارد العامة لزيادة استثمارات القطاع الخاص المسؤول التي توفر الخدمات أو العمالة أو الأسواق للسكان الريفيين؛
- الترويج في آن واحد لنظم ابتكارية للتحويلات تيسر تدفق وزيادة التحويلات إلى المناطق الريفية، ولدعم قنوات الاستثمار المفتوحة أمام المغتربين؛
- الترويج لتوسيع أسواق الخدمات البيئية، بما في ذلك عزل الكربون، مما يساعد السكان الريفيين الفقراء على الوصول إلى تلك الأسواق والاستفادة منها؛
- تعزيز الاتصال بين الريف والحضر، بما في ذلك من خلال بنى "الميل الأخير" الأساسية صغيرة النطاق.

الإطار 4: التحويلات والهجرة والتنمية

وفقا لتقديرات الصندوق، يصل إلى العالم النامي كل سنة أكثر من 450 مليار دولار أمريكي من التحويلات، ويذهب 40 في المائة من هذا المبلغ إلى المناطق الريفية بصورة مباشرة. ويعادل ذلك نحو أربعة أضعاف المساعدة الإنمائية الرسمية، ويتجاوز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم البلدان النامية. وتكمن القوة المحركة لهذه الظاهرة في ما يقدر بـ 220 مليون مهاجر ممن يرسل في المتوسط 100–200 دولار أمريكي بحدود العشر مرات في السنة إلى أسرهم في بلادهم الأصلية. وتمثل تدفقات التحويلات هذه بالنسبة للمعالين والأسر مصدرا مستقرا للأموال التي تغطي احتياجاتهم الاجتماعية واستثمارهم الاقتصادي.

ويعتبر مرفق الصندوق لتمويل التحويلات أحد الكيانات القليلة في العالم التي تتعامل مباشرة مع قضايا المهاجرين والمتصلة تحديدا بالتحويلات، وهو ينفذ مبادرات ابتكارية مستدامة تمكن المهاجرين وأسرهم من استخدام التحويلات لرعاية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومنذ بدء المرفق عام 2006، شارك في تمويل 50 مشروعا تجريبيا في أكثر من 40 بلدا وتمكن من بناء شبكة تضم نحو 200 شريك من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.

وسيواصل المرفق في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق مبادراته الطليعية في مجال التحويلات استجابة لطلب أصحاب المصلحة، مع العمل في الوقت نفسه على استحداث نماذج جديدة للأعمال يمكن توسيع نطاقها فيما بعد. وسيضاعف المرفق، بالتعاون مع المنظمات الوطنية والدولية الأساسية، أثر نماذجه الناجحة التي أطلقها خلال المرحلة التجريبية وذلك بتوسيع نطاقها وبالتالي إيصال فوائدها إلى عدد كبير من السكان الريفيين في رقعة جغرافية أوسع وبصورة أسرع وأكثر إنصافا واستدامة. وعلى صعيد السياسات واستقطاب التأييد، سيعمل المرفق – باعتباره القوة المحركة الكامنة خلف المنتدى العالمي للتحويلات – على تعزيز دوره كشريك في موارد المعرفة بالنسبة للحكومات والمنظمات والمنتديات الدولية، وتقوية مساهمته الكبيرة في الحوار العالمي حول التحويلات والهجرة والتنمية، وموقعه كجهة فاعلة قيادية في هذا المضمار.

جيم– الموضوعات التي يتعين تعميمها

36- في حين أن الصندوق سيركز برنامج عمله على عدد محدود من المجالات، فإن هناك موضوعات شاملة تهم معظم البرامج والمشروعات القطرية أو جميعها، بغض النظر عن المجال المواضيعي؛ وستشهد هذه

الموضوعات تركيزا جديدا معززا بقوة في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق، وذلك بهدف تعميمها في برنامج عمل الصندوق.

37- **التأقلم مع تغير المناخ**. يواجه سياق عمل الصندوق تحولات فيه نتيجة لتغير المناخ. فتغير المناخ يضيف إلى التكاليف العامة لإخراج السكان الريفيين بصورة مستدامة من الفقر – وهي نقطة جرى التدليل عليها في القسم ثالثا أعلاه. كما يحفز برنامجا سريعا لإدراج المناخ في برنامج العمل بحيث يمكن التقليل من المخاطر المناخية في حافظة الصندوق. وقد تم تصميم برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، الذي أطلق عام 2012 للترويج لإدراج المناخ في المشروعات التي يدعمها الصندوق، بحيث يستفيد من تاريخ الصندوق الطويل في العمل على إدارة الموارد الطبيعية بتوفير الحوافز لإدراج عوامل المخاطر المتعلقة بتغير المناخ بصورة أكثر بروزا في تصميم وتنفيذ المشروعات التي يدعمها الصندوق. وقد أدى إدراج المخاطر المناخية هذا حتى الآن إلى ثلاثة سبل يأخذ بها تجهيز المشروعات: التحليل من خلال إعداد واستخدام تحليلات للهشاشة أكثر تفصيلا تأخذ في اعتبارها التهديدات الحالية المتصلة بالمناخ (وغيره)؛ والابتكار من خلال إضافة مزيد من الأنشطة المتعلقة بالمخاطر المناخية إلى المشروعات؛ وتوسيع نطاق التقنيات الزراعية المستدامة.

38- وأدى هذا النهج إلى تحسين يتعلق بتغير المناخ في تصميم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتصميم المشروعات،[16] غير أن التحليل يوحي بأن نحو ثلث المشروعات الجديدة لا تقوم على نحو كاف بتقدير المخاطر المناخية وبحماية نفسها منها. ولذا فإن الهدف يتمثل في تحقيق نسبة 100 في المائة من تعميم المناخ في المشروعات بحلول عام 2018، وبنهاية فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، حيث سيكون تغير المناخ قد أدخل بصورة أكثر بروزا في جميع استراتيجيات الصندوق القطرية وجميع تصميماته وسياساته المؤسسية واتصالاته وحوار السياسات لديه وتنفيذها. وسيتحقق ذلك من خلال خطة ذات عشر نقاط لتعميم تغير المناخ تتضمن ما يلي: (أ) زيادة إدماج فرز مخاطر المناخ في عملية الاستعراض في جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات التي يمولها الصندوق؛ (ب) تعميم المرحلة الثانية من التدريب الداخلي في الصندوق على إدماج المناخ؛ (ج) تعيين أحد أفراد الإدارة العليا في الصندوق "مناصرا لشؤون المناخ" للمساعدة على توجيه جدول أعمال التعميم والترويج له؛ (د) زيادة الدعم التقني لتعميم تغير المناخ؛ (هـ) التوسع في استخدام مرفق البيئة العالمية وغيره من موارد التمويل المشترك؛ (و) التوسع في استخدام منح الصندوق كأداة لتعميم المناخ على المستوى القطري؛ (ز) تنفيذ برنامج موسع النطاق لاستخدام أدوات نظم الصندوق الساتلية/العالمية للمعلومات؛ (ح) البحث في إمكانية استحداث مؤشر للهشاشة المتصلة بالمناخ لإدراجه المحتمل في صيغة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛ (ط) التوسع في التواصل وتقاسم المعلومات حول الدروس والنتائج المستفادة من عمل الصندوق فيما يتعلق بالمناخ؛ (ي) التوسع في دور الصندوق في إدارة التمويل المتصل بالمناخ.

[16] حقق الصندوق تقدما ممتازا في "قرن الأقوال بالأفعال" فيما يتعلق بتغير المناخ، وهو ما ينعكس في التحسينات الكبيرة التي تحققت حتى الآن خلال فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق: نصف برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وثلث جميع المشروعات الجديدة أدخلت تغير المناخ كليا في تصميمها؛ وتم تحديث المبادئ التوجيهية لاستعراض الحافظة بحيث باتت تتضمن تغير المناخ؛ وتم الأخذ بمؤشر مناخي في ضمان الجودة؛ وأضيفت مؤشرات تغير المناخ إلى نظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق؛ وجرى تدريب ثلث موظفي الصندوق من الفئة الفنية على مسائل التأقلم مع تغير المناخ؛ وتم إطلاق وحدة تدريبية على الانترنت.

39- وفيما يتعلق بالنقطة (ي) أعلاه، هناك قنوات متنوعة فعلية ومحتملة للتوسع في دور الصندوق في إدارة التمويل المتصل بالمناخ، ومنها ما يلي: (أ) زيادة المساهمات الأساسية على أساس أن تغير المناخ يرفع بصورة كبيرة تكاليف الحد من الفقر الريفي؛ (ب) اجتذاب المساهمات التكميلية غير المقيدة على أساس التزام طموح يستند إلى النتائج من جانب الإدارة بتحقيق التعميم الكامل لتغير المناخ بحلول عام 2018؛ (ج) اجتذاب المساهمات التكميلية و/أو الإضافية من الأعضاء (والتكميلية) من غير الأعضاء لأغراض مرحلة جديدة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة؛ (د) مصادر التمويل المتعدد الأطراف من قبيل مرفق البيئة العالمية ومن المحتمل صندوق المناخ الأخضر.

الإطار 5: أنواع الاستثمارات الخاصة بتعميم الاعتبارات المناخية والممولة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة خلال فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق والتي ستشكل نموذجا للتجديد العاشر

بنغلاديش	التحليل وتوسيع النطاق منهجيا لأعمال حماية القرى للحد من أضرار الفيضانات؛ زيادة تنويع إنتاج الأغذية وخيارات توليد الدخل؛ نظم الإنذار المبكر في المناطق الشديدة التعرض للفيضانات والفيضانات المفاجئة
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	جرد لتقنيات الشعوب الأصلية لإدارة تغير المناخ؛ إدارة الموارد الطبيعية المستندة إلى المجتمعات المحلية على مستوى الامتدادات الطبيعية ومستجمعات المياه؛ تحسين توفر المعلومات الخاصة بالأحوال الجوية؛ مسابقات للأنشطة المتصلة بالمخاطر المناخية، وفق ما تقتضيه الأولويات المحلية
جيبوتي	نظم جرد ومعلومات الأرصدة السمكية؛ حماية البنى الأساسية الساحلية من التعرية في المناطق الأكثر ضعفا؛ استصلاح أحزمة المانغروف الواقية والشعاب المرجانية؛ تحسين نظم التبريد والتخزين بعد الحصاد للوقاية من آثار انخفاض الأرصدة السمكية نتيجة هجرتها؛ تحسين الوصول إلى المياه العذبة لأغراض تجهيز الأسماك
قرغيزستان	تحديد المناطق الأكثر تعرضا للتعرية في حال هطول الأمطار بصورة متطرفة في منطقة برنامج الصندوق؛ حماية الثروة الحيوانية من الكوارث والأمراض المتأتية عن المناخ؛ الإدارة والاستصلاح، بالاستناد إلى المجتمعات المحلية، لأراضي الرعي والمراعي المتدهورة؛ نظم الإنذار المبكر لظواهر الأحوال الجوية المتطرفة
مالي	زيادة إمكانية وصول المزارعين لتكنولوجيات الطاقة المتجددة؛ زيادة تنويع الأنشطة الزراعية ومصادر الدخل؛ الاستفادة من الجمهور في الحصول على معلومات الأحوال الجوية بغية تحسين تنبؤات الأرصاد الجوية
موزامبيق	تحسين إدارة المياه (بما يشمل منشآت تجميع مياه السيول ومنشآت التظليل) بهدف الوقاية من فترات الجفاف في سلاسل القيمة لأغراض البساتين المروية وزراعات الكسافا وتربية حيوانات اللحوم الحمراء؛ تعزيز شبكة محطات الأحوال الجوية ورصد انتشار الآفات لأسباب مناخية

نيكاراغوا	تدابير وقائية للحد من الضغط على موارد المياه في سلاسل القيمة الخاصة بالقهوة والكاكاو (مثلا من خلال محاصيل الظل) تنويع مصادر الدخل في المناطق الأشد عرضة للجفاف؛ تعزيز خدمات الأرصاد الجوية لمزارعي القهوة والكاكاو
نيجيريا	تحديد المناطق الأكثر تعرضا للتعرية في حال هطول الأمطار بصورة متطرفة في منطقة برنامج الصندوق؛ تحسين الطرق الريفية لأغراض الوقاية من السيول المفرطة أثناء الحصاد ومن أضرار الفيضانات؛ تحسين إمكانية الحصول على مصادر الطاقة المتنوعة؛ توسيع نطاق التكنولوجيات الفعالة في مقاومة التعرية
رواندا	الأخذ بلوائح للأبنية أشد صرامة لأغراض منشآت التجهيز والتخزين بعد الحصاد؛ حوافز النزول التجارية للتكنولوجيات الخضراء وللحد من مخاطر المناخ وتحسين نظم المعلومات المناخية لمراكز التجهيز
فييت نام	تركيب نظام لرصد الملوحة؛ بعثرة نظام الزراعة المختلطة للأرز والمزروعات الأخرى للحد من تزايد التعرض للملوحة. تربية أسماك السلور التي تتحمل الملوحة؛ إدراج معلومات المخاطر المناخية في خطط التنمية على مستوى المناطق
اليمن	تحديد المناطق الأكثر عرضة للتعرية وللفيضانات المفاجئة في منطقة برنامج الصندوق؛ استصلاح وتحسين الطرق الريفية الفرعية لاحتجاز مياه السيول الناجمة عن ظواهر هطول المطر بصورة متطرفة؛ تنويع نظم الطاقة؛ الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه على مستوى الامتدادات الطبيعية

40- **تحسين الأثر التغذوي.** مع أن تحسين الوضع التغذوي للسكان الريفيين الأكثر فقرا يعتبر هدفا أساسيا من أهداف الصندوق، فإن التركيز في استثماراته السابقة كان ينصب على زيادة الإنتاج الزراعي وبالتالي دخل المزارع. وكان هناك افتراض مفاده أن تحسين التغذية يشكل نتيجة مرافِقة. على أن من المعترف به الآن أن لرفع مستوى الإنتاج والدخل أثر محدود على تحسين التغذية. ولذا، وإضافة لذلك، ينبغي أن تسعى الزراعة إلى زيادة القيمة التغذوية للأغذية، وإلى ربط الإنتاج بالاستهلاك من خلال التثقيف، والتشارك مع القطاعات الأخرى لتحقيق الأثر الأفضل على التغذية. وينبغي أن تكون الأغذية المتنوعة والمغذية متوفرة ويمكن الحصول عليها طوال الوقت، إما في الأسواق أو من الإنتاج الذاتي للأسر. وتدعيما لمساهمة الزراعة في التغذية خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، سيجري استخدام عدسة تغذوية لتصميم التدخلات بالمشروعات. وسيساعد ذلك على تشكيل نظام الأغذية ككل بطرق تحسن التغذية ونوعية الأغذية ولا سيما بالنسبة للنساء وصغار الأطفال. وعلى سبيل المثال، ستوجه الاستثمارات سلسلة التوريد لتحسين التغذية من خلال توسيع نطاق استخدام المحاصيل الغنية بالمغذيات الدقيقة وزيادة الطلب على الأغذية الأكثر تنوعا وعرضها. وهناك تدابير أخرى ستدعم الإنتاج المنزلي والمعرفة التغذوية على مستوى المزارع فيما يتعلق بنوعية الأغذية وتخزينها وحفظها وإعدادها. وخلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، ستزيد المشروعات الدعم للاستراتيجيات القطرية ولتصميم المشروعات التي تراعي الاعتبارات التغذوية – على الأقل 30 في

المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، و20 في المائة من المشروعات ستكون مراعية للاعتبارات التغذوية، كما ستدعم حوار السياسات على المستوى القطري حول المساهمات التي يمكن للزراعة أن تقدمها للتغذية.

41- **التمايز بين الجنسين.** حقق الصندوق نتائج جيدة على الأرض في عمله المتعلق بالتمايز بين الجنسين. ففي عام 2012، شكلت النساء ما يقارب نصف جميع متلقي الخدمات من المشروعات التي يدعمها الصندوق. وقد وُجد أن أكثر من 90 في المائة من هذه المشروعات انطوت على أثر مُرض إلى حد ما أو أفضل من حيث التمايز بين الجنسين. على أن هناك الكثير مما لا يزال يتعين فعله، فالنساء يعانين من قلة الحصول على الأصول من قبيل الأرض والمياه والائتمان والتعليم، الأمر الذي يحد من إنتاجيتهن ودخلهن. وسينصب التوجه الرئيسي في غالبية المشروعات التي يمولها الصندوق على الترويج للتمكين الاقتصادي وتمكين السكان الريفيين نساء ورجالا من الحصول على الفرص على قدم المساواة للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية المربحة والاستفادة منها. وستظل النساء يتلقين معظم التدريب في مجالات الأعمال واستحداث المؤسسات وسيشاركن بالشكل الأشد نشاطا في موضوعات إدارة المجتمعات المحلية وسيصبحن الزبائن الرئيسيين لخدمات التمويل الريفي، سواء من حيث الادخار أو الائتمان. وسيستفيد الصندوق من الزخم المكتسب في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق من خلال إنشاء نظام أكثر فعالية لتعقب أداء المشروعات فيما يتعلق بالتمايز بين الجنسين من مراحل التصميم والتنفيذ إلى الإنجاز. كما سيدرج الاعتبارات الخاصة بالتمايز بين الجنسين فيما يقوم به من تقاسم المعارف وبناء القدرات. وسيعزز منظور التمايز بين الجنسين في بيانات الرصد والتقييم وفي تقديرات الأثر؛ وسيواصل توثيق وتقاسم المعارف والقصص من الميدان المتعلقة بالأثر على التمايز بين الجنسين؛ وسيدرج التقرير السنوي عن العمل المتعلق بالتمايز بين الجنسين بالصندوق في التقرير السنوي عن الفعالية الإنمائية للصندوق. كما سيقوم الصندوق بالاستفادة من الأنشطة التي بدأت خلال فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق لإجراء تحليل مسبق لدرجة مراعاة اعتبارات التمايز بين الجنسين في حافظة قروض الصندوق، وبمواصلة تعميم هذا المنظور في التدريب الخاص بإدارة دورة المشروعات.

42- **الابتكار والتعلم وتوسيع النطاق.** سيتمثل أحد المبادئ الأساسية في برنامج عمل الصندوق في التركيز الصريح على الابتكار والتعلم من هذا الابتكار وتوسيع النطاق لتحقيق الأثر المضاعف. واعترافا بأن السياقات والاحتياجات والفرص في البلدان المتوسطة الدخل تختلف جميعها بصورة أساسية عن البلدان المنخفضة الدخل والدول الهشة والمتأثرة بالنزاع، سيبذل الصندوق جهودا خاصة خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق لضمان تشكيل البرامج والمشروعات القطرية بحيث تحقق أقصى ما يمكن من القيمة في مختلف سياقات الدول الأعضاء المتنوعة فيه. ولن ينظر إلى المشروعات كأنها هدف بحد ذاتها وإنما كأداة لتحقيق غاية أكبر: فرصة للابتكار والتعلم وضمان توسيع نطاق النتائج والأثر المستدام؛ وستكون المشروعات في فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق مهيكلة بحيث يمكن إنجاح هذا العمل المتواصل بصورة فعالة.[17] وسيجري تصميم المشروعات لتمكين الدول الأعضاء من الاستفادة من الدراية التقنية المتاحة لدى منظمة لديها أكثر من 30 عاما من الخبرة في تصميم ودعم الجهود الوطنية للقضاء على الفقر

[17] ستقدم إلى الدورة الثالثة لهيئة مشاورات التجديد العاشر لموارد الصندوق في أكتوبر/تشرين الأول 2014 وثيقة منفصلة عن "توسيع نطاق الأثر".

الريفي. كما ستكون مبنية بحيث تتيح الفرص للابتكار وتوفر التكنولوجيات والنهُج الجديدة للتصدي للتحديات المحددة ولحشد الموارد الإضافية من مصادر أخرى من قبيل مقدمي الخدمات المالية والقطاع الخاص والحكومات والتحويلات، إلى آخر ما هنالك. وفي هذا السياق، سيساند الصندوق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كفرصة كبيرة للتعلم عبر البلدان. وستعمل المشروعات على تمكين الحكومات– بل والصندوق نفسه – من استقاء الدروس المستفادة وتحليلها من خلال تجربة التنفيذ، ومن استخدام الأدلة لإعادة تشكيل السياسات والمؤسسات والممارسات.

43- **المشاركة السياساتية على المستوى القطري.** ستمثل المشاركة السياساتية على المستوى القطري أداة هامة لتوسيع النطاق. ويعتبر هذا المجال واحدا من المجالات التي يحقق فيها الصندوق تقدما كبيرا في إطار التجديد التاسع للموارد. وتركز البرامج والمشروعات القطرية بصورة متزايدة على فهم سياق السياسات الوطنية الخاصة بالزراعة والحد من الفقر الريفي ودعمها والاسترشاد بها. وخلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، سيلقى تحليل السياسات والعمليات السياساتية الدعم كجزء من البرامج القطرية من خلال المشروعات وكذلك كنشاط مستقل، وسيشارك موظفو الصندوق داخل البلدان بصورة متزايدة في منتديات السياسة. وسيكون لمشاركة الصندوق السياساتية أربعة أهداف عريضة هي كما يلي: (أ) تهيئة بيئة سياساتية تمكينية لتنفيذ المشروعات التي يدعمها الصندوق وتحقيق الأثر الإنمائي؛ (ب) استقاء الدروس المستفادة من المشروعات الناجحة ومن توسيع النطاق الناجح من خلال الإدراج في السياسات والمؤسسات والاستراتيجيات الوطنية؛ (ج) تقوية وتعزيز التركيز المناصر للفقراء في السياسات العامة المتعلقة بالتنمية الريفية وتنفيذ هذه السياسات، وبناء مؤسسات مسؤولة؛ (د) تنمية قدرة أصحاب المصلحة الوطنيين على المشاركة بصورة فعالة في عمليات السياسات وعلى تشكيل السياسات الوطنية. وستشمل الأنشطة المحددة إجراء تحليل للسياسات؛ ودعم المؤسسات المحلية – سواء المؤسسات الحكومية أو تلك التي تعود للمجتمع المدني؛ وخلق حيز للسياسات ودعم العمليات السياساتية؛ وتعزيز التعلم والتبادل الإقليمي والمتبادل بين بلدان الجنوب. وستكون الشراكات على المستوى القطري، مع الحكومات والمنظمات الريفية الشعبية والقطاع الخاص وغير ذلك من الشركاء الإنمائيين، جميعها على درجة حاسمة من الأهمية بالنسبة لجدول الأعمال هذا.

44- **حوار السياسات العالمي.** يتشكل السياق السياساتي للتنمية الزراعية والقضاء على الفقر الريفي على المستوى الوطني، في جانب كبير منه، بفعل السياق السياساتي العالمي. ولذلك، أصبح الصندوق، وبصورة متزايدة، جهة فاعلة في حوار السياسات العالمي، بغية التأثير على جدول الأعمال ليصبح أكثر دعما لمصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين نساء ورجالا عموما. وهو يغني هذا الحوار بما لديه من خبرة وفهم نتيجة لتجربته التشغيلية الملموسة، وسيتعزز هذا الاتجاه خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق من خلال تنفيذ استراتيجية للمنشورات تهدف إلى الاستفادة من معارف الصندوق بصورة أكثر منهجية. وكان الصندوق قد بدأ خلال فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق في التوسع في مشاركته في العمليات السياساتية الدولية، إذ شارك في مداولات مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، وفي فرقة عمل الأمين العام الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، وفي عملية وضع الأهداف الإنمائية لما بعد عام 2015، وكعضو في اللجنة التوجيهية للبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي. وعمل الصندوق مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على إعداد وثائق بشأن التمايز بين الجنسين في الزراعة، وساهم في

تقرير حالة الأغذية والزراعة، وعمل في لجنة الأمن الغذائي. ويغني الصندوق الحوارات الزراعية العالمية بمنظور محدد جدا يركز على أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين الفقراء والمرأة الريفية والشعوب الأصلية. ويجري التماس مشورة الصندوق بصورة متزايدة فيما يتعلق بهذه القضايا، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بتغير المناخ والأراضي والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وسيستمر هذا العمل خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق.

سابعا- النواتج والآثار المتوقعة

45- سيجري وضع النواتج المستهدفة من البرنامج في وثيقة منفصلة عنوانها "إطار قياس نتائج التجديد العاشر لموارد الصندوق".[18] على أنه بالاستناد إلى النهج المعتمد في التجديد التاسع لموارد الصندوق، تم تحديد مجموعة مؤقتة من الأهداف المتعلقة بالتنفيذ وبأثر الصندوق الإنمائي. وبالنسبة لكل من التنفيذ والأثر الإنمائي، تم وضع ثلاثة مستويات من الأهداف، وهي تقابل السيناريوهات الثلاثة البديلة للتجديد العاشر لموارد الصندوق.

46- وتحدد أهداف التنفيذ بعدد الأشخاص الذين سيتم الوصول إليهم من جانب المشروعات التي يدعمها الصندوق، وقد حدد هذا العدد بـ 100 مليون شخص و90 مليون شخص و80 مليون شخص، رهنا بمستوى التجديد المتحقق. ويبين التقرير الأحدث عن الفعالية الإنمائية للصندوق، والذي قدم إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2013، أن عدد المستفيدين الذين تلقوا الخدمات من مشروعات يمولها الصندوق ارتفع من 59.1 مليون في عام 2011 إلى 78.7 مليون في عام 2012، وبذلك يكون الصندوق قد وصل إلى 87 في المائة من الهدف البالغ 90 مليونا والذي كان قد حدد لعام 2015، مع كون نسبة النساء بين المستفيدين تساوي 50 في المائة. ويوحي هذا بأن الأهداف المقترحة لعدد الناس الذين سيتم الوصول إليهم تتسم بأنها واقعية وبأن تحقيقها مرجح.

47- أما أهداف الأثر فهي تحدد بعدد الناس الذين تم إخراجهم من قبضة الفقر بفعل المشروعات التي يدعمها الصندوق. ولذا، وعلى غرار فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق، جرى تحديد أهداف الأثر في فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق بالنسبة إلى الأرقام الكلية للناس الذين سيتم الوصول إليهم، 90 مليون شخص و80 مليون شخص و70 مليون شخص، رهنا بمستوى التجديد المتحقق. على أن العمل المتعلق بتقييم أثر التجديد التاسع لا يزال مستمرا وليس من المعلوم بعد مدى ما يجري تحقيقه من الهدف الحالي للصندوق، والبالغ 80 مليون شخص يتم إخراجهم من قبضة الفقر. ويعني هذا أنه قد يلزم استعراض هدف أثر التجديد العاشر لموارد الصندوق في نهاية المطاف عندما يعرف الصندوق المزيد حول الأداء الحالي من حيث الأثر.

[18] للدورة الثالثة لهيئة مشاورات التجديد العاشر لموارد الصندوق في أكتوبر/تشرين الأول 2014، انظر أيضا "نموذج العمل لإيصال التجديد العاشر لموارد الصندوق".

الجدول 5

الأرقام الفعلية (حتى التجديد الثامن لموارد الصندوق) والمستهدفة للريفيين الفقراء الذين تم الوصول إليهم مباشرة والذين تم إخراجهم من قبضة الفقر، في سياق كل من سيناريوهات برامج قروض ومنح التجديد العاشر لموارد الصندوق، بالمقارنة بما يقابلها في التجديد السابع والتجديد الثامن والتجديد التاسع

التجديد	*ملايين الأشخاص*	
	الذين تم الوصول إليهم	*الذين تم إخراجهم من قبضة الفقر*
التجديد السابع (أرقام فعلية)	33	لا ينطبق
التجديد الثامن (أرقام فعلية)	65	لا ينطبق
التجديد التاسع (أرقام مستهدفة)	90	80
التجديد العاشر – الأرقام المستهدفة لسيناريو الحالة الأفضل	100	90
التجديد العاشر – الأرقام المستهدفة لسيناريو الحالة المتوسطة	90	80
التجديد العاشر – الأرقام المستهدفة لسيناريو الحالة الأسوأ	80	70

48- ودعما لهذه الآثار، يمكن أن تشمل النواتج المستهدفة ما يلي:

(أ) زيادة الدخل وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية لدى السكان الريفيين الذين تخدمهم مشروعات وبرامج يدعمها الصندوق، على أن يكون التوزيع على قدم المساواة بين الرجال والنساء؛

(ب) تحسين أطر السياسات واللوائح للزراعة والتنمية الريفية على المستويات المحلية والوطنية والدولية؛

(ج) تعزيز منظمات المنتجين الريفيين الشاملة، واستفادة الرجال والنساء منها على قدم المساواة؛

(د) تعزيز القدرات المؤسسية للزراعة والتنمية الريفية المناصرة للفقراء، وخصوصا في الدول الهشة؛

(هـ) تحسين تأقلم زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة مع تغير المناخ وزيادة فعالية مواجهة التدهور البيئي؛

(و) زيادة استدامة الموارد الطبيعية (التربة والمياه والغابات والحياة النباتية والحيوانية).

ثامنا – الخلاصة

49- لا تزال الاحتياجات كبيرة إلى المساعدة الزراعية لتحقيق أهداف البلدان النامية المتعلقة بالحد من الفقر، والأمن الغذائي، وتنمية الاقتصادات الريفية. كما أن الطلب مرتفع على قروض ومنح الصندوق وعلى ما

يقدمه من المساعدة التقنية. واستنادا إلى تحليل كل بلد على حدة، من المتوقع أن يكون هذا الطلب بحدود 5.5 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2016–2018 (التجديد العاشر لموارد الصندوق).

50- وتسمح التوقعات الواقعية لسيناريوهات التجديد العاشر لموارد الصندوق، والتي تتراوح بين 1.34 مليار دولار أمريكي و1.53 مليار دولار أمريكي، بسيناريوهات لبرنامج القروض والمنح خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق تتراوح بين 2.8 مليار دولار أمريكي و3.2 مليار دولار أمريكي. وقد شهدت قدرة الصندوق على إدارة برنامج بهذا الحجم وعلى تعبئة التمويل المشترك زيادة هائلة خلال السنوات الماضية، الأمر الذي يدل عليه ارتفاع جودة المشروعات والآثار الموثقة في استعراض منتصف فترة التجديد التاسع للموارد. ومن شأن الحصول على مستوى عال من التجديد للموارد أن يُمكّن الصندوق من مواصلة هذا المستوى العالي من الأثر، مع التحول نحو نموذج لتنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة يكون أكثر استدامة من الناحية البيئية وأكثر ربحية وأكثر مراعاة لاعتبارات التمايز بين الجنسين وللاعتبارات التغذوية. وهو نموذج لا يتشارك فقط مع الحكومات والمنتجين، بل أيضا مع القطاع الخاص الذي لا بد أن يقدم الجانب الأكبر من التمويل المشترك في المستقبل. ولدى النماذج الاستثمارية والسياساتية التي وضعها الصندوق إمكانيات كبرى لتحقيق أثر كبير خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق وما بعدها. وتتميز توجهات أنواع المشروعات والبرامج التي تلخصها هذه الوثيقة بارتفاع معدل النجاح فيها، الأمر الذي تدل عليه التقييمات الواردة في استعراض منتصف فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق. ومن شأن توفر مستوى سخي من التجديد أن يمكّن من توسيع نطاق الأثر على الفقر، وتقديم مساهمة أكبر في تحقيق الأهداف المتوقعة من خطة التنمية الناشئة لما بعد عام 2015.